وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم المالية والمحاسبة.
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
فرع: العلوم المالية والمحاسبة.
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سميحة بلجودي

تحت عنوان

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية

- دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة -

لجنة المناقشة:

سعيدي يحي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيســا
رشيد عريوة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا و مقررا
عمران عبد الحكيم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

قوله تعالى :

(لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)

[التين : 4]

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

أتقدم بخالص الشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الاحترام و التقدير لمن غمرني بالفضل و اختصني بالنصح و تفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذي و معلمي الفاضل الأستاذ **"رشيد عريوة"** الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة ، فوجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب ، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح ومنحني الثقة و غرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهدا ولم يبخل عليا من وقته الثمين

أبقاه الله ذخرا لطلبة العلم و جعل ذلك في ميزان حسناته و أرضاه بما قسم له

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة

وفي الأخير نشكر كل طاقم مكتبة المنتدى

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح:

الوالدين الكريمين

أمدّ الله في عمرهما .

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأختي .

إلى دلوعة العائلة، ابنة أختي روعة .

إلى زوجة أخي وكل الأهل والأقارب من قريب وبعيد .

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة أخوات، زميلاتي وصديقاتي العزيزات.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

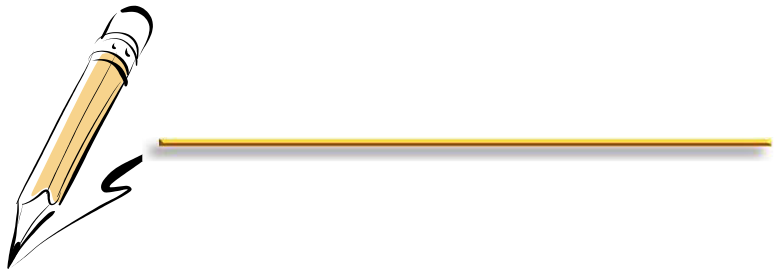

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	06
المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة الحوكمة	06
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات	08
المطلب الثالث: المحددات والمقومات والأطراف الرئيسية في الحوكمة وأبعادها	11
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات	15
المطلب الأول: ركائز الحوكمة	15
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة وأضرار عدم الإلتزام بها	16
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول والجزائر في تطبيق حوكمة الشركات	18
الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات	
المبحث الأول: جودة المعلومات المالية	28
المطلب الأول: تعريف وخصائص جودة المعلومات المالية	28
المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية	30
المطلب الثالث: مشاكل تدني جودة المعلومات المالية	31
المبحث الثاني: حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية	33
المطب الأول: علاقة الحوكمة بالمحاسبة	33
المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات	34
المطلب الثالث: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	36
الفصل الثالث: دراسة ميدانية "شركة مطاحن الحضنة" بالمسيلة	
المبحث الأول: لمحة عن شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة	40
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف	40
المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة "شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة"	40
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة مطاحن الحضنة	42

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: واقع حوكة الشركات في شركة مطاحن الحضنة ومساهمتها في تحقيق معلومات ذات جودة	46
المطلب الأول: تشخيص الواقع العملي في مبادئ حوكمة الشركات بشركة مطاحن الحضنة	46
المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية	48
المطلب الثالث: تقييم مستوى جودة المعلومات المالية في شركة مطاحن الحضنة	56
خاتمة	59
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

– فهرس الجداول –

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	نشأة وتطور الحوكمة عالميا	07
(1–2)	المعايير الأساسية للحكم الراشد في المؤسسة، والمحددة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر	23
(1–3)	قدرة تخزين المواد الأولية لمطاحن الحضنة	42

– فهرس الأشكال –

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1–1)	خصائص حوكمة الشركات	10
(1–2)	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	12
(1–3)	ركائز حوكمة الشركات	16
(1–4)	الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر	24
(1–5)	الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر	25
(1–2)	المكونات الأساسية لمجلس الإدارة	35
(1–3)	الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة	43

– قائمة الملاحق–

الرقم	عنوان الملحق
(3–1)	وثائق متعلقة بالمراجعة الداخلية
(3–2)	القوائم المالية لشركة مطاحن الحضنة

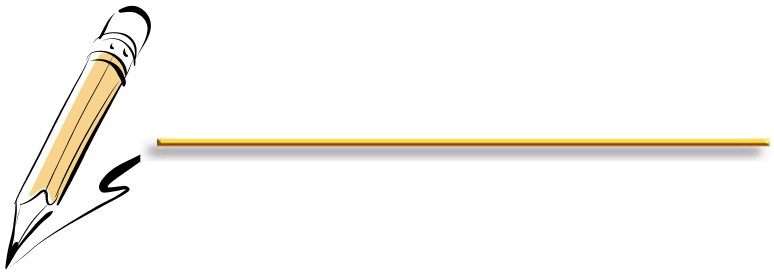

مقدمة

مقدمة

1. طرح إشكالية الدراسة:

إنّ آثار العولمة من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبع ذلك من تحرير الأسواق الماليّة أدّى إلى توسع حجم الشركات و زيادة فرصها في تحقيق الأرباح و انفصال الملكيّة عن الإدارة.

دون أن ننسى الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم حيث أرجع المختصون حدوثها إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، حيث أنّ الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم الماليّة وما تتضمنه من معلومات محاسبية و ذّلك خلاف للحقيقة، إضافة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابّة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة، و بالتالي افتقاد هذه الشركات مصداقيّة الجدوى الماليّة لها و افتقاد الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها الماليّة و اجراءاتها في المحاسبة و المراجعة.

و بالتالي لابد من بناء إطار تنظيمي يجعل إدارة الشركات و مراقبتها " **حوكمة الشركات** " يرقى للمستوى الذي يضمن حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين آدائها و ممارستها المالية و المحاسبية، و توفير الشفافية و إعادة الثقة و تعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية ، وهنا تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

2 . مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية لدى الشركات ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

. هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

. هل تحرص الشركات على توفير معلومة مالية ذات جودة بتطبيقها لآليات حوكمة الشركات؟

3 . فرضيات الدراسة:

. تلتزم شركة " مطاحن الحضنة" بتطبيق مبادئ الحوكمة.

. تحرص شركة " مطاحن الحضنة "على توفير معلومات مالية بجودة عالية من خلال التطبيق المحكم لآليات حوكمة الشركات.

4 . أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تتناول موضوع يخص تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، عن طريق إبراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات و الالتزام بالمبادئ الخاصة بها في البيئة الاقتصاد الجزائرية ، و هذا من أجل تقديم قوائم مالية لأصحاب المصالح تتسم بالخصائص النوعية للقوائم المالية.

ونلخص أهمية الدراسة فيما يلي :

. حوكمة الشركات و تأثيرها الايجابي على جذب الاستثمارات و دعم القدرات التنافسية للشركات.

. حوكمة الشركات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تعزيز الانظمة الرقابية داخل المؤسسة.

. توضيح أهمية حوكمة الشركات في تهذيب الممارسة المحاسبية و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، اذ هذه الاخيرة تنعكس على جودة التقارير المالية و تعزيز الافصاح .

. توضيح أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق و نزاهة المعلومة المالية المعروضة و للحدّ من استخدامها بطريقة سلبيّة تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوي المصالح في الشركة.

5 . أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

. الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

. التعرف على ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات مالية ذات جودة و مصداقية عالية بغرض اعادة الثقة فيها.

. عرض آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور هام في تحقيق جودة المعلومات المالية.

. الوقوف على واقع الحوكمة في القطاع العمومي (شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة).

6 . مبررات اختيار الموضوع:

و تتجلى فيما يلي:

. الاهتمام الشخصي بالموضوع و ارتباطه بمجال تخصص المالية و المحاسبة.

. الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القرارات التنافسية للشركات و المؤسسات الوطنية.

. رصد و تشخيص مصداقية و جودة المعلومات المالية وما لها من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني كما تخدم جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم اعتماد القوائم المالية للمؤسسات.

. إيجاد سبل لتحقيق جودة المعلومات المالية وهذا من خلال تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات و تفعيلها من خلال إيجاد دليل لحوكمة الشركات.

7 . دراسات سابقة:

– ماجد إسماعيل أبو حمام " أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات مدرجة في البورصة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و هي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009.

قامت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وإبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط إستراتجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.
- ✓ عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين و المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

– ريمة مناع، لعرابة مولود،" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،العدد2014،01.

قامت هذه الدراسة بإبراز مدى تأثير جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ إن تزويد مختلف متخذي القرارات بقاعدة بيانات ومعلومات هشة، يساهم في تراكم حالات عدم الاستقرار المالي وتوالي حدوث المشاكل المالية على مستوى المؤسسات المالية.
- ✓ إن عدم تماثل المعلومات وما ينجم عنها من عدم تكافؤ المتعاملين في الحصول على المعلومات يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة الأسواق المالية من جهة أخرى. فيحول الأسواق المالية إلى أسواق للمضاربة العشوائية، ما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية المتاحة وحدوث اضطرابات في الأسواق المالية والتي تسفر عن حدوث أزمات على مستوى القطاع المالي.
- ✓ كما أن تدني مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية يؤدي إلى ظهور مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتكار المعلومات.

والتي تؤثر في مستوى كفاءة أهم مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السوق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها.

8 . حدود و مجال الدراسة:

. حدود مكانية: دراسة حالة في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

. حدود زمانية: تتمثل في الفترة الممتدة بين سنة 2015 إلى غاية شهر أفريل من سنة 2017.

9 . منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

نظرًا لطبيعة الموضوع فإننا نستخدم المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات و تصنيفها، و هذا في الفصلين النظريين، و منهج دراسة حالة . الدراسة الميدانية . في الفصل الثالث، و يتم الاستعانة بالأدوات التالية:

المقابلة: يتم التحدث إلى عضو مجلس إدارة سابق بواسطة طرح أسئلة تقييم ذاتي الهدف منها الاستفسار و التعرف على مدى التزامه بتطبيق حوكمة الشركات ، و هذا كدعم لإجابات المعطيات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

الملاحظة: و يتم ذلك من خلال متابعة أنظمة الرقابة والاطلاع على جميع السجلات و التقارير الخاصة بالشركة للتعرف على مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة و اثر ذلك على جودة المعلومات المالية.

10 . صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة و ذلك من أجل الإلمام بالموضوع أننا كنا نريد تطبيق هذه الدراسة الميدانية في شركةcondor electronics كوندور للإلكترونيات بولاية ببرج بوعريريج، لذلك واجهتنا صعوبات مع ادارة كوندور في عدم اجراء هذه الدراسة ببرج بوعريريج ، و نفس الشيء حدث لنا مع شركة Géant électronics بعدم تقديم لنا أي معلومات.

. عدم تجاوب الكثير من المؤسسات الجزائرية مع موضوع الدراسة باعتباره يدرس الأنظمة الرقابية للمؤسسة.

و بالتالي تم اسقاطها في شركة " مطاحن الحضنة " بالرغم من انها شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية، لكن حاولنا الحصول على معلومات قدر الإمكان.

11 . هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول " **مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات**" نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات بالإضافة إلى مفهوم و خصائص حوكمة الشركات وكذلك محددات ومقومات حوكمة الشركات.

أما في الفصل الثاني " **جودة المعلومات المالية و علاقاتها بحوكمة الشركات**" تطرقنا إلى جودة المعلومات المالية تعريفها و خصائصها و معايير تحققها و مشاكل تدنيها، كما تناول هذا الفصل حوكمة الشركات كآلية لتحقق جودة المعلومات المالية.

أما الفصل الثالث فقمنا بتحديد الإطار المنهجي للدراسة، كما قمنا كذلك بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة محل الدراسة، و تحديد مدى التوافق بين المعارف النظرية و الممارسة الميدانية.

وختمنا بخاتمة أجبنا فيها على الفرضيات الموضوعة وأدرجنا فيها الدراسة الميدانية إلى جانب ذلك تقديم مجموعة من الاقتراحات الهامة.

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات (corporate Governance) ، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي و هذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة و خاصة في ظل التحول إلى النظام الرأسمالي (كبر حجم الشركات، نمو الشركات الكبيرة والخاصة، و كذلك في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية و سلسلة الأزمات الماليّة التي حدثت في الكثير من الشركات.

أدت هذه الأحداث إلى إهتمام العديد من الإقتصاديين و المحللين الماليين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و الشركات و إقتصاديات الدول ككل.

و لتوضيح الجانب النظري لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني : الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، نظرا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الإقتصاد الوطني.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور حوكمة الشركات في المطلب الأول و لمفهومها و خصائصها في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث سنتعرف على محددات و مقومات و أبعاد حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها.

المطلب الأول: نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات

أولا: بدايات فكرة الحوكمة

مرت حوكمة الشركات بالعديد من المراحل التي أثّرت عليها، و كانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات سميث(1776) التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم قال فيه:

" إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم نفسهم أصحابها، و ذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات و التحريف في الحسابات ".

ثانيا: المراحل الأساسية لتطور فكرة الحوكمة

و بعد ذلك أتى الأستاذان في جامعة هارفارد Berle and Means عام 1932 وتناولوا الفصل بين الملكية و الإدارة، وتم توضيح ذلك في المشكلة الأساسية للإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين و التي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة.

و استمر بعد ذلك التطوير و التعديل عليها إلى أن وصل إلى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و الذي بالكاد تجمع عليه العديد من دول العالم تستمد منه قوانين و أطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول[1].

ويلخص الجدول التالي مراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا:

1 حسام الدين غضبان، "**محاضرات في نظرية الحوكمة**"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص- ص: 10-11 .

الجدول رقم (1-1): المراحل الاساسية لتطور الحوكمة عالميا.

العام	الجهة	الإصدار
1992	CADBURY	صدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير cadbury siradrian في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به.
1995	GREENBURY	صدور تقرير لجنة GEERNBURY الذي ركز على مكافآت اعضاء مجلس الإدارة، و الذي أوصى بالإفصاح الكامل على المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافآت.
1998	HAMPLE	صدور تقرير HAMPLE الذي عنيّ بحوكمة الشركات وجاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين CADBURY 1992 و GREENBURY 1995 في هذا التقرير.
2002	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحومة الشركات في عام 1999 و التي أصبحت حجر الأساس و معيارا دوليا لواضعي السياسات و المستثمرين و الشركات و الأخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع انحاء العالم.
2002	SARBANES-OXLEY ACT	استجابة الأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون SANBANES OXLEY ACT بعد ما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم التحديد فيه متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها.
2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التمنية OECD و اشتملت على النسخة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة و الخبرات في دول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التمنية OECD و تضمنت على القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف الاضطلاع بمسؤوليتهم.

المصدر: حسام الدين غضبان، " **محاضرات في نظرية الحوكمة** "، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1،2015، ص- ص:11-12.

المطلب الثاني: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

1- مفهوم الحوكمة لغويا

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة و الحُكْمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فان لفظ" الحَوْكَمَةُ " يتضمن العديد من الجوانب منه:

أ -**الحِكْمَةُ** : ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

ب – **الحُكْمُ:** وَما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ت – **الإ حْتِكَامُ:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

ث – **الَتَحَاكُمْ** : طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- مفهوم حوكمة المؤسسات اصطلاحا

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها:

أ- مفهوم الحوكمة حسب الباحثين و المختصين

عرف الباحثين (Monks and Minow) حوكمة الشركات بأنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة " .

ويرى الكاتب محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا تعتبر حوكمة الشركات :" الإطار الذي يسعى على تحقيق اهداف الشركة من خلال الدور الفعال لمجلس الإدارة ".

ب- مفهوم الحوكمة حسب المنظمات الدولية

وصف تقرير (Cadbury)عام 1992 حوكمة الشركات بأنها:" نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".

وقد عرف معهد المدققين الداخليَّين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" .

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فاعتبرها :" الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها . وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة".

مفهوم حوكمة الشركات في عام (OECD) 1998 وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه : "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء".

وتُعَرَّفْ حوكمة الشركات من ناحية أخرى بأنها: "مجموعة من القواعد التي تُجْرَى بموجبها إدارة الشركة داخليا. و يتم وفقها إشراف مجلس الإدارة على الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة ".

كما يمكن أن تعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل الشركة ".

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

أ – مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

ب – تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

ت – التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

ث – مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين .يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين[1].

1 حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، "**واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الإبداع و التفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، أيام 6 و 7 فيفري، 2009، ص- ص: 3-5.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

تضيف مؤسسة Truth للإستشارات الإقتصادية أن الحوكمة الجيدة تستدعي توافر الخصائص التالية :

- ✓ **الإنضباط** : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- ✓ **الشفافية** : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ✓ **الإستقلالية** : لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛
- ✓ **المسائلة** : إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ **المسؤولية** : المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- ✓ **العدالة** : يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات ذوي أصحاب المصلحة في الشركة؛
- ✓ **المسؤولية الإجتماعية** : النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1]

الشكل رقم (1-1): خصائص حوكمة الشركات

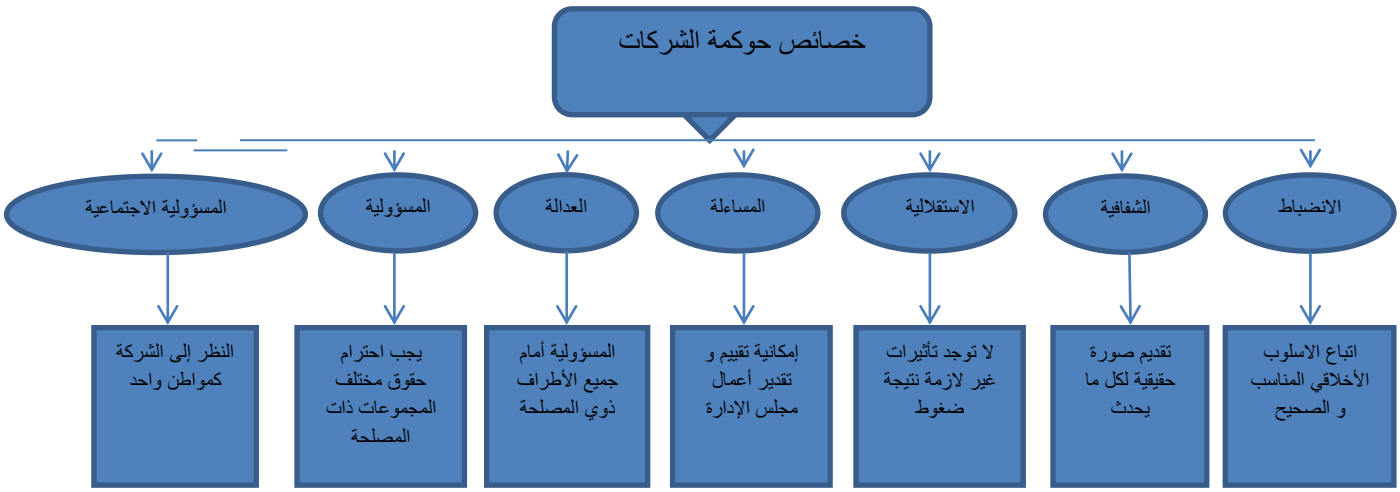

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، الدار الجامعية، مصر ،الطبعة الثانية: 2007-2008، ص:25.

1 كيحلي سلمى عائشة ، راضية كروش، يوم دراسي حول " **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 2010، ص:32.

المطلب الثالث : محدّدات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها وأبعادها

أولا: محدّدات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنّها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة[1].

وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل1-2 أدناه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

1- المحدّدات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- المحدّدات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[2].

1 رابح بوقرة، هاجرة غانم، "**الحكومة المفهوم و الأهمية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 ، ص:9.

2 هوام جمعة، لعشوري نوال، " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** " ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الجزائر، ص- ص: 10 - 11.

شكل(1-2) : المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

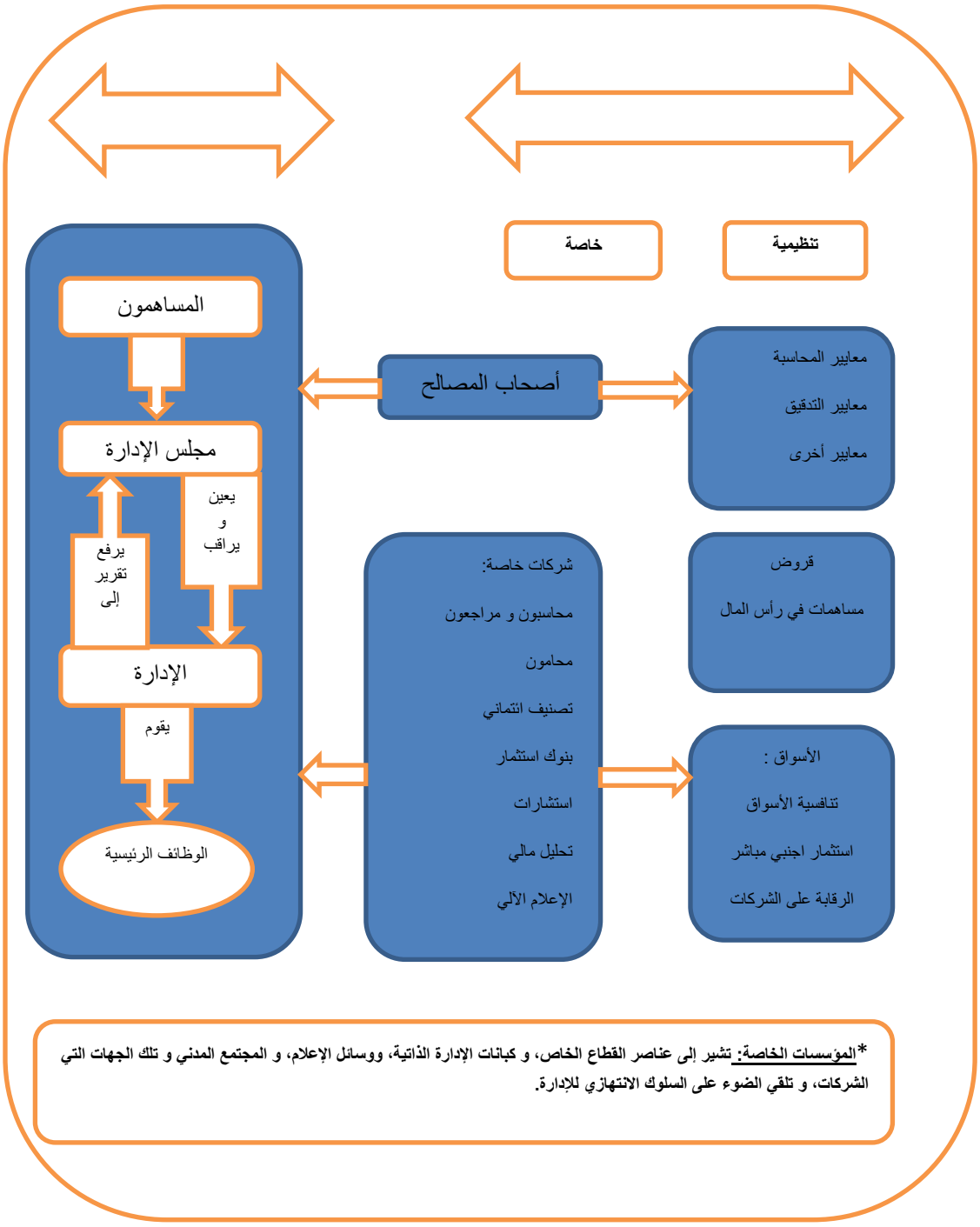

المصدر: سيد علي ميهوب،" **أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة،2014، ص:11.

ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.

2. وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.

3. وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

5. تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية[1].

ثالثا: الأطراف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 – المساهمون Les Actionnaires : هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2 – مجلس الإدارة : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العام وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

– واجب العناية اللازمة (Duty Of Care): ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد واجب العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

– واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3 –الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه

1 رابح بوقرة، غانم هاجرة، "**الحوكمة المفهوم و الأهمية**"، مرجع سبق ذكره، ص:09.

الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة[1].

4- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمّال و موظفين، إلاّ أنّ هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدّائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السّداد، في حين يهتّم العمّال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار[2].

رابعا: أبعاد حوكمة الشركات.

أ. البعد الرقابي: يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في الشركة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل....

ب- البعد الأخلاقي: و يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية....

ج- البعد الإستراتيجي: يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أو الشركة ككل.

د- البعد الإفصاحي: وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة[3].

1 رياض زلاسي، "**إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:16.

2 براهمة كنزة، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص:09.

3 حسام الدين غضبان، "**محاضرات في نظرية الحوكمة**"، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 19-20 .

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ركائز حوكمة الشركات في المطلب الأول و إلى مبادئ حوكمة الشركات و أضرار عدم الإلتزام بها في المطلب الثالث، أما المطلب الثالث سنعرض تجارب بعض الدول و الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات.

إضافة إلى المحدّدات الأساسية التي تُمكِّنُ الشركات من التّطبيق السّليم لمبادئ حوكمة الشركات، فإنّه تتوفر ركائز أساسية تساهم أيضا تحقيق ذلك، حيث ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية . وتتمثل في مايلي:

1- الركيزة الأولى : وتتعلق بالالتزام بالسّلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة، مصداقية، افصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السّمعة الاقتصادية لها.

2- الركيزة الثانية : وتتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، من خلال قيامهم بالرّقابة والمساءلة، حيث أنّ الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التّابعة لو كلجنة التّدقيق، الإدارة العليا، إدارة التّدقيق الدّاخلي، التّدقيق الخارجي.

3- الركيزة الثالثة : وتتعلق بإدارة المخاطر، لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي[1].

الشكل الموالي يوضح ركائز حوكمة الشركات:

1 طارق عبد العال، "**حوكمة الشركات"المفاهيم بالمبادئ . التجارب"**، مرجع سبق ذكره، ص:48.

الشكل(1-3): ركائز حوكمة الشركات

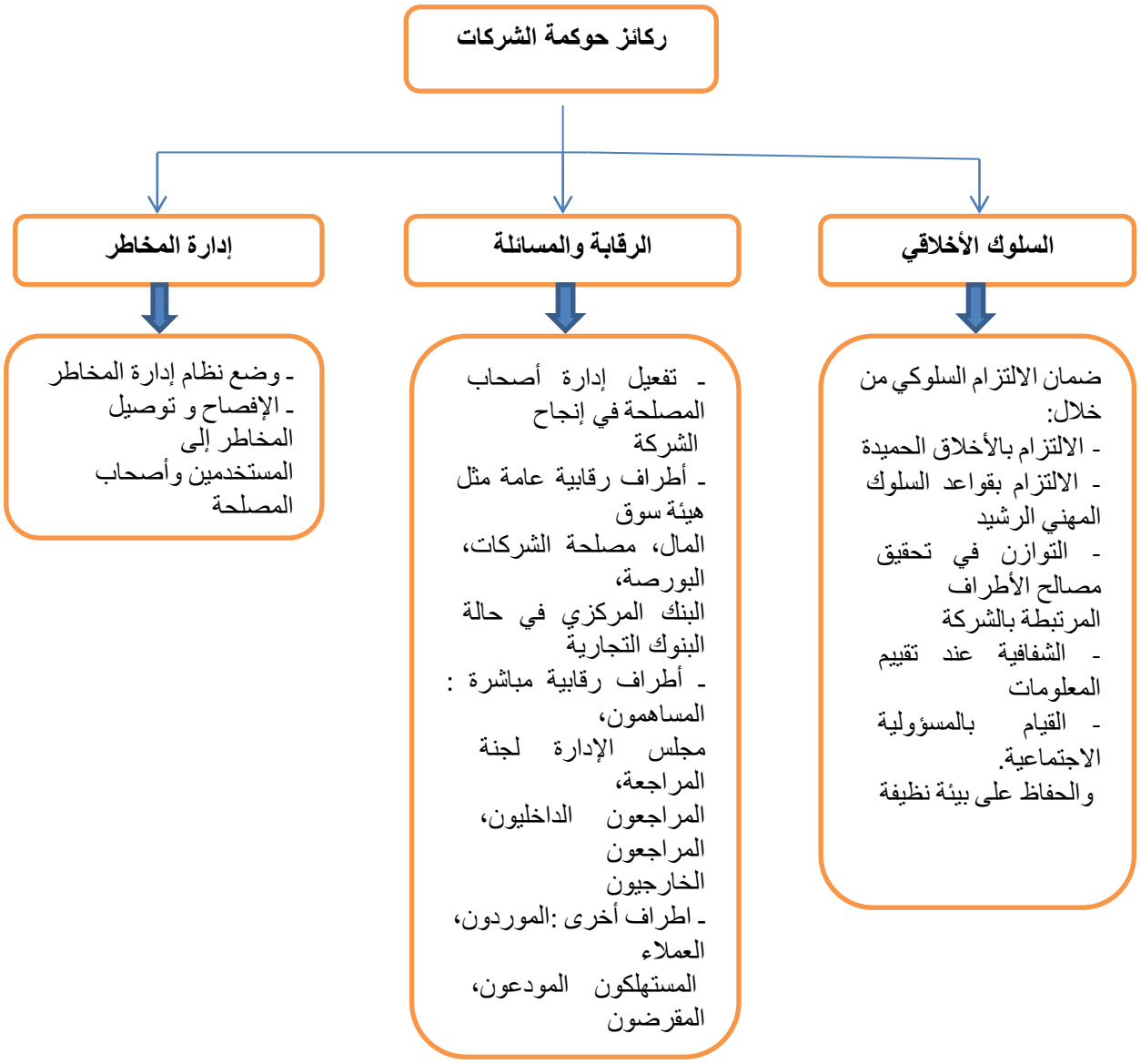

المصدر: طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**"، الدار الجامعية، مصر،الطبعة الثانية: 2007-2008، ص:49.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات و أضرار عدم الالتزام بها

أولا: مبادئ حوكمة الشركات

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.

2- حقوق المساهمين

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين.

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5- الإفصاح والشفافية.

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين[1].

ثانيّا: أضرار عدم الالتزام بها

من أهم الأمثلة الواضحة لعدم التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو انهيار وإفلاس شركة إنرون للطاقة والتي كانت من أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ضللت الشركة المساهمين وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم مديرها الاتفاق مع مراقب الحسابات على التلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها في

1 جميل أحمد، سفير محمد، ملتقى وطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 06-07 ماي2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص- ص: 4-5.

البورصة. بالإضافة إلى ذلك قاموا المديرين التنفيذيين بها بالاستفادة من المعلومات الداخلية المتاحة لديهم عن حقيقة المركز المالي للشركة وقاموا ببيع أسهمهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية.

وتعد شركة إنرون نموذجا صارخا للإخلال بقواعد حوكمة الشركات نتيجة عدم الالتزام بالشفافية اتجاه المستثمرين، فضلا عن عدم تحمل المسؤولية من قبل المديرين التنفيذيين واستغلالهم لنفوذهم ومراكزهم القيادية في تحقيق مكاسب شخصية وذلك من خلال التلاعب في التقارير المالية وإهدار حماية حقوق صغار المستثمرين وهنا يثار سؤال في غاية الأهمية، وهو هل كانت الشركة لديها نظام للحوكمة خاص بها تم وضعه وفقا لمبادئ حوكمة الشركات المطبقة بالسوق المالية المدرجة به أسهمها أم لا؟ والإجابة هي نعم، فالشركة لديها نظام يتفق مع تلك المبادئ ولكن درجة التزام الشركة في تطبيق تلك المبادئ هو الذي أدى لحدوث تلك الانحرافات، فقيام الدول عن طريق هيئات السوق المالية بها بوضع لائحة لحوكمة الشركات ومطالبة الشركات المقيدة بأسواقها المالية بوضع نظام للحوكمة خاص بها يتفق مع حجمها وظروفها وفق المبادئ تلك اللائحة ليس كافي لضمان سلامة أداء تلك الشركات، بل الأهم من ذلك هو التزام تلك الشركات بتطبيق تلك المبادئ.[1]

المطلب الثالث : تجارب بعض الدّول و الجزائر في تطبيق الحوكمة.

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

من الملاحظ أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ظهر بصورة واضحة بفضل صندوق المعاشات العامة، الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة حيث قام بتعريف حوكمة الشركات، و إلقاء الضوء على أهميتها و دورها في حماية حقوق المساهمين، و قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ و الخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات.

أ- مبادئ حوكمة الشركات الأساسية:

- يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.
- يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الاقل مرة في السنة بدون حضور الأعضاء التنفيذيين.
- عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضو مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين، و يطلق على هذا العضو اسم "عضو مجلس الإدارة القائد ".
- إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين.
- لا يقوم أي عضو بأي عمل استشاري.

[1] بوقرة رابح، غانم هاجرة، **" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري"**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

– يجب أن تتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين المبالغ النقدية و الأوراق المالية.

ب– الخطوط الإرشادية لحوكمة الشركات

– يجب على أعضاء مجلس الإدارة و مساهمي الشركة الاتفاق على تعريف موحد "للاستقلال"، و إلى أن يتم الوصول إلى مثل هذا الإجماع يجب على كل شركة أن تقوم بإصدار التعريف الخاص بها في تقريرها السنوي.

– يجب على مجلس الإدارة وضع وظيفة عضو مجلس الإدارة في الاعتبار و اتخاذ الخطوات نحو الانفتاح على أفكار جديدة.

– يجب على مجلس الإدارة إعادة فحص التنسيق التقليدي لمراكز المسؤول التنفيذي و لرئيس مجلس الإدارة عند اتيار مسؤول تنفيذي جديد.

– يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة خطة فعالة لتعاقب المسؤولين التنفيذيين، كما يجب أن يحصل على تقارير دورية من الإدارة.

– يجب أن يحصل كل أعضاء مجلس الإدارة على حرية الوصول إلى الإدارة العليا مع المسؤول التنفيذي، أو المدير القائد الذي يعمل كحلقة وصل.

– يجب على مجالس الإدارة مراجعة حجمها بصورة دورية لتحديد الحجم الأكثر فعالية.

– يجب على كل مجلس الإدارة وضع التوقعات السلوكية الفردية لأعضاء المجلس والتي تتعلق بالحضور و الاستعداد و المشاركة و الإخلاص.

– المسؤولون التنفيذيون المتعاقدون يجب ألا يستمروا في العمل كأعضاء مجلس إدارة.

كما قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية سنة 1987 بإصدار تقريرها treadway، الذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية، و ذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، و تقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

ثانيا: تجربة كندا

نشر في كندا تقرير Dey سنة 1994 الذي وضع إطارا لحوكمة الشركات في كندا، وظهرت نسخة معدلة لهذا التقرير في نوفمبر 2001، فإلى جانب التوافق و الالتزام فإنه تم الاهتمام ببناء ثقافة الحوكمة من جانب المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، و بورصة تورنتو للأوراق المالية، و قد ركز هذا التقرير على مسائل أساسية عديدة غلى جانب التوافق و الالتزام، و هي بشكل أساسي بناء ثقافة حوكمة صحية:

1 . ماهي الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتقوية سلطات مجلس الإدارة؟.

2 . الدور الحاسم الذي لابد ان يلعبه المجلس في اختيار أعمال التنفيذيين.

3 . المسائل الخاصة بأن الأعضاء المستقلين يجب أن يتواجدوا بقوة في الشركات التي بها مساهمون هامين.

ثالثا: تجربة فرنسا

توجد عدة عوامل جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة و إدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي: زيادة وجود المساهمين الأجانب، ظهور صناديق المعاشات، و الرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب الأعمال في فرنسا هما: المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين، و الجمعية الفرنسية للمنشآت خاصة اللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات التي كانت برئاسة فينو Vienot، و قد صدر تقرير فينو سنة 1995 الذي جذب الكثير من الاهتمام إلا أن التقرير لم يقترح إدخال تغيرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، و أيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات و يتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها:

- يجب على كل مجلس إدارة أن يضم عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين.
- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا و مناسبا من أسهم شركتهم.
- يجب أن تكون لكل مجلس لجان مراجعة، مكافئات، و ترشيحات، و كذلك يجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا[1].

رابعا: تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات:

حاولت الجزائر كغيرها من الّدول النّامية مسايرة الدّول في موضوع حوكمة الشركات، وذلك بإصدار أوّل ميثاق لحوكمة الشركات في الجزائر تحت تسمية " ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر".

1- إعداد الميثاق الجزائري للحكم الّراشد للمؤسسات في الجزائر:

رّغبة في زيادة التّكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، بذلت الجزائر جهودا مكثفة لتحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، حيث يُعْتَبَرُ موضوع حوكمة الشركات من بين المواضيع المهمة التي تجذب اهتمام الجزائر في ظلّ الواقع الرّاهن، إذ أنّه أصبح أولوية واستراتيجية وطنية، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية قصد تعزيز قدراتها التّنافسية الدّاخلية للفوز برهانات وتحدّيات سوق متطوّر ومفتوح .وعليه انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 ملتقى دولي حول الحكم الرّاشد للمؤسسات، وقد شكّل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي تريع الأطراف الفاعلة في عالم الأعمال، وقد حُدَد لهذا الملتقى هدف جوهري، يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموّحد والدّ قيق المصطلح وإشكالية ا لحكم الرّاشد للشركة،

1 حسام الدين غضبان، **محاضرات في حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص- ص:78- 81.

وذلك من جهة لممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء بتطوير الوعي بأهمية الحكم الرّاشد في تعزيز تنافسية الشركات في الجزائر إضافة إلى الاستفادة من التّجارب الدولية.

خلال فعاليات الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم ال رّاشد للشركات، كأول خطوة عملية، وقد تفاعلت كلّ من جمعية حلقة العمل والتّفكير لشركة ومنتدى رؤساء الشركات مع الفكرة المقترحة، وذلك بترجمتها إلى مشروع وضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدّد التّمثيل، كما عملت السّلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة والصّناعة التّقليدية، وزارة المالية ووزارة العدل على دعمها للمشروع بقبول رعاية الملف، وتكليف أحد إطاراتها السّامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكّلف بتحرير ميثاق الحكم الرّاشد للمؤسسة في الجزائر وكذا تسختَ الدّعم المادي، كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدّ ولية المقيمة بالجزائر، مثل مؤسسة التّمويل الدّولية وبرنامج" مبدأ " لتطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدّولي للحكم الرّاشد للمؤسسة.

بفضل الأعمال التي أنجزها فريق العمل خلال الفترَة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008 نتج ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في الجزائر، وتُعتْبَر مبادئ الحكم الرّاشد المعتمدة من طرف منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية الاقتصادية لعام2004، من اهم المراجع التي اعتمدها فريق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبارخصوصيات الشركة الجزائرية. يطمح الميثاق إلى إعطاء انطلاقة جديدة لتَّرقية الحكم الرّاشد ضمن بعد شامل ودائم للشركة الجزائرية.

وقد تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 ، أعلنت فيه كلّ من دائرة العمل و التّفكير الخاصة بالمشروعات، جمعية كيرCARE ، واللّجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وقد تم إعداده بمساعدة كلّ من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التّمويل الدّولية، بينما يقوم مركز المشروعات الدّولية الخاصة حاليا بدعم التّنفيذ. وما جاء في هذا الميثاق أنّه يستوجب على الشركات الجزائرية أف تثق بأنّ مصلحتها تكون في تبنّي الحكم الرّاشد وأنّ المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة الخاصة تحتاج أكثر من قبل لحماية نفسها من الصّعوبات التي تعترضها، بواسطة تبنيها لقواعد التّسيير الشفاف و الاستقرار و الانضباط و الصورة الحّسنة.

كما أنّ تبنّي هذا الميثاق عمليا يسمح بتحسين صورة الشركة الجزائرية وجاذبية الاقتصاد الوطنّي من حيث رأس المال و المهارات. حيث يعتمد مدى إ تّباع ممارسات حوكمة الشركات على مدى اتساع قبولها في مجتمع الأعمال، وبالتّالي بعد إصدار هذا الميثاق يتطلب على الجماعات المحلية العمل على نشر وزيادة الوعي، في كلّ من القطاع العام و الخاص وأجهزة الإعلام حول مختلف فوائد و مزايا حوكمة الشركات والإطار ا لمؤسّسي اللّازم لها.

حيث عُرِّفَ ميثاق الحكم ا لرّاشد للشركة على أنّه "عبارة عن فلسفة تسييريه مجموعة من التّدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية الشركة، بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة فيها، وتقاسم الصّلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك "، وبصفة عامة فإنّ تدابيرَ الحكم الرّاشد للشركة مدونة ضمن الميثاق، ا ولذي يشكّل مرجعا لجميع الأطراف الفاعلة في الشركة.

يندرج هذا الميثاق في سياق القوانين والنّصوص التّنظيمية السّارية المفعول ، موجّه أساسا للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة الخاصة و تترك الحرّية للشركات الأخرى في استعماله أو اللّجوء لمصادر أخرى و يُعْتَبَرُ الانضمام إلى ميثاق الحكم الرّاشد للشركة مسعى حرّ وتطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي، وضرورة استغلال الفرصة من طرف المالكين بالدّ رجة الأولى وعزمهم لبعث مبادئ الحكم الرّاشد على المستوى الدّاخلي للشركة ودعمها . إلّا أنّ ترقية ا لحكم الرّاشد يتطلب إضافة إلى عملية النّشر الواسع للميثاق ضرورة وضع جهاز مرافقة، ومن أجل وضع هذا الجهاز على أرض الواقع يتطلب إنشاء معهد جزائري للحكم الرّاشد للشركة حيث يتكفل هذا الجهاز بما يلي:

1. تسجيل الشركات المندرجة في هذا الميثاق والتّعديلات والإثراءات التي ترغب في إدراجها.
2. تشكيل مجموعات عمل و تفكير حول اقتراحات التّعديل المحتملة حول ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في السّياق الجزائري.
3. تنظيم لقاءات تحسيسية وتكوينية حول الحكم الرّاشد للشركات، لاسيما اتجاه المديرين.
4. تطوير العلاقات الدّولية مع الهيئات المماثلة بهدف تبادل التّجارب، والمشاركة في المنتديات والشبكات العالمية التي لها علاقة بالحكم الرّاشد للشركات.

يتضمن ميثاق الحكم الرّاشد للشركة جزأين هامين:

– الجزء الأول: يوضح الدّوافع التي أدّت إلى زيادة أهمية وضرورة الحكم الرّاشد للشركات في الجزائر.

– الجزء الثاني: يركز على المقاييس الأساسية التي يبنىٌ عليها الحكم الرّاشد للشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التّنظيمية للشركة(الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والممونون.

كما يتضمن الميثاق مجموعة من الملاحق التي تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللّجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق .وبالنّسبة لمعايير الحكم الرّاشد فإنها تهدف إلى تحسين احترام قواعد الإنصاف و المسؤولية و الشفافية و التّبعية.

الجدول الموالي يبيّن المعايير الأساسية للحكم الرّاشد للشركة، و المحددّة في ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في الجزائر:

الجدول رقم (1-2) المعايير الأساسية للحكم الّراشد في الشركة، والمحددّة في ميثاق الحكم الّراشد للشركةفي الجزائر.

المعيار	شرح المعيار
الإنصاف	يعني توزيع الحقوق و الواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها، وذلك بطريقة منصفة وعادلة.
الشفافية	يعني أنّ توزيع الحقوق والواجبات وكذا الصّلاحيات والمسؤوليات النّاجمة ينبغي أن تكون شفافة وواضحة للجميع.
المسؤول	يعني أن مسؤولية أيّ فرد محددّة بأهداف دقيقة وليست مقسّمة.
التّبعية	يعني أنّ كلّ طرف فاعل مسؤول أما الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة له.

المصدر: براهمة كنزة، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2014،2، ص:46.

2- العلاقات التي تربط الشركة مع الأطراف الفاعلة الد اخليين والخارجيين، وفق ميثاق الحكم الّراشد للشركة في الجزائر:

تُغَطِي معايير الحكم الرّاشد للشركات العلاقات التي تربط الشركة مع الأطراف الفاعلة الدّاخلية للشركة من جهة، ومع الأطراف الفاعلة الخارجيين من جهة أخرى، حيث تُعْتَبَرُهذه العلاقات محددّة إلى حدّ كبير ومضبوطة بقانون الأعمال والقوانين الأساسية للمؤسسة، والعقود والاتفاقات المحرّرة من طرف هذه الأخيرة مع الغير.

أ .الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة:

تعمل الأطراف الفاعلة على المستوى الدّاخلي في إطار الهيئات التّنظيمية المكرّسة لهم، ومن خلال هذه الهيئات العضوية يتّم مدّ جسور التّعاون، ويمكن تداخل و تبادل الوظائف المقرّرة والمسموح بها. والشكل الموالي يبيّن الأطراف الفاعلة الدّاخلية وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في الجزائر:

الشكل رقم (1-4): الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في الجزائر

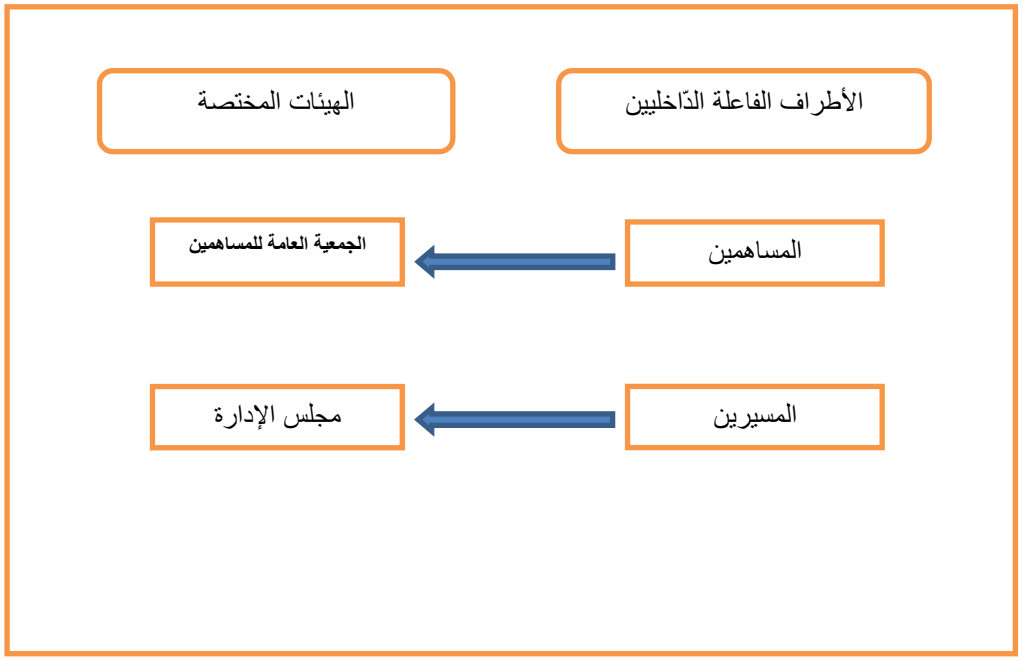

المصدر: براهمة كنزة، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2014،2،ص:47.

ب .علاقات الشركة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين:

تشكل المؤسسة جهاز مفتوح على العديد من الأطراف الفاعلة الخارجيين وتكون على اتصال دائم معهم، وعليه فإنّ هناك مجموعة من التّوصيات الواجب تنفيذها قصد ملاءمتها مع حالة كلّ شركة لكي تتكمن من تحسين علاقاتها مع الأطراف الفاعلة الخارجيّين، وتوسيع جاذبيتها اتجاههم . والشكل الموالي يبيّن الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الرّاشد للشركة في الجزائر.

الشكل رقم(1-5) :الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة، وفق ميثاق الحكم الّراشد للشركة في الجزائر

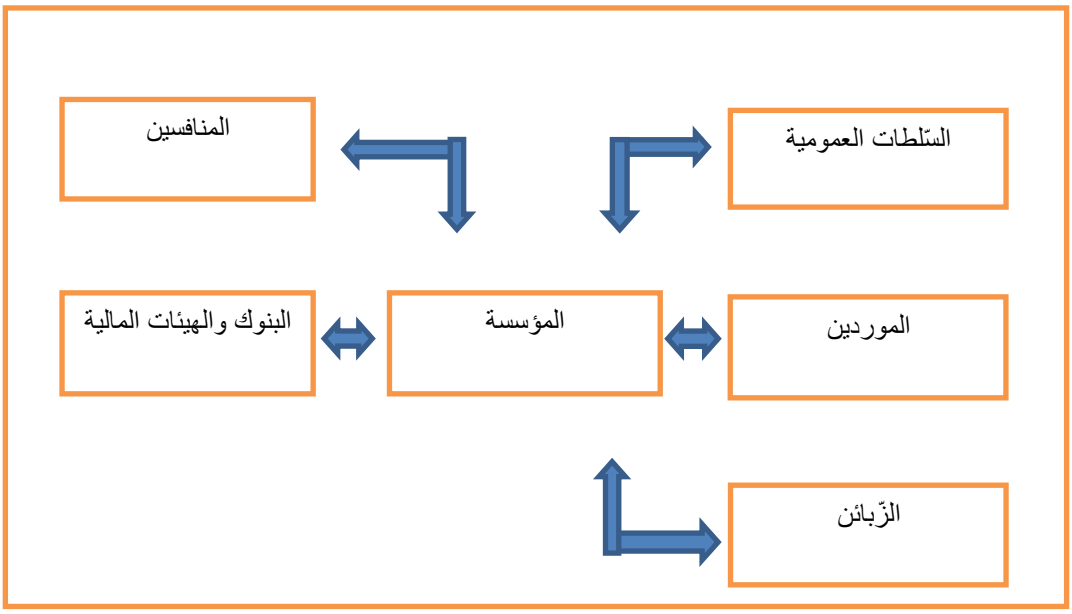

المصدر: براهمة كنزة، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2،2014، ص:48.

خلاصة الفصل:

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة تزايدت في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنّاشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دّول العالم، والتي مسّت العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا، إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية خاصة في الولايات المتحدّة الأمريكية، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة ومضلّلة لإخفاء خسائرها والتّلاعب بحقوق أصحاب المصالح من مساهمين وغيرهم.

بعد تطرّقنا لهذ الفصل والمتعلق بالإطار النّظري لحوكمة الشركات يمكن ان نستنتج أنّ:

-حوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتّالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر، وهو يُعْتَبَرُ كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدّرجة الأولى إضافة لأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- حوكمة الشركات في مضمونها تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والمصداقية والشفافية، إلى جانب البحث عن تحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، كما تهدف إلى الحدّ من سيطرة الإدارة وإعطاء المساهمين صلاحيات أكبر، من خلال تفعيل الرّقابة على الأداء وتدعيم المساءلة.

- التّطبيق السّليم لحوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكّل القواعد الأساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرّشيدة.

الفصل الثاني :

جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات

تمهيد:

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة لخدمة الإدارة و أصحاب المصالح في المؤسسة، حيث أنها تقوم بإنتاج معلومات محاسبية و مالية في إطار منظم على شكل التقارير المالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

و لكسب ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح لابد أن المعلومات المالية المنبثقة من القوائم و التقارير المالية تتميز ببعض الخصائص تحظى بقبول لديهم ، و لهذا جاءت حوكمة من خلال آلياتها " المراجعة الداخلية " ، " المراجعة الخارجية "، " لجان المراجعة " و " مجلس الإدارة " لتزيد من موثوقية و صدق هذه المعلومات، سنتطرق لكل هذا من خلال :

المبحث الأول : جودة المعلومات المالية

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية

المبحث الأول : جودة المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية، العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية جودة المعلومات المالية

والخصائص النوعية لها، و معايير تحققها و مشاكل تدنيها.

المطلب الأول : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية لا بد من المرور بـ:

أولا :البيانات

هي عبارة عن حقائق خام غير مترابطة وتكون على شكل إشارات و رموز أو ملاحظات وتمثل أفرادًا أو أشياء أو عمليات تبادل، وهي أيضًا تتمثل في المدخلات في نظام المعلومات الإدارية تنساب في قنوات الاتصال المختلفة من المصادر الداخلية عن كافة الأنشطة التي تنجزها المنظمة التي يعمل في أطارها نظام المعلومات (أي وظائف الإدارة)[1].

ثانيا: المعلومات Information

كلمة معلومات هي مشتقة من كلمة" يعلم Inform "، و هي اي المعلومات مشتقة من الكلمة الفرنسية و اللاتينية التي تكتب بنفس الطريقة[2] Information ، و هي عبارة عن بيانات قد تم تحويلها ومعالجتها بحيث يكون لها معنى وقيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لمتخذ القرار [3].

ثالثا : المعلومات المالية

هي عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة داخل المنظمة[4] .

---

1 صباح رحيمة محسن و آخرون، "**نظم المعلومات المالية . اسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1،عمان،الأردن، 2011، ص: 25 .

2 صباح رحيمة محسن و آخرون، المرجع نفسه، ص:26 .

3 محمد بن أحمد السديري، محاضرات حول "**نُظم المعلومات الإدارية**"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص:2.

4 عباسي عصام،"**تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012، ص:46 .

رابعا : تعريف و خصائص جودة المعلومات المالية

تعني جودة المعلومة المالية مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما يقصد بجودة المعلومات المالية مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة .

ويقصد أيضا بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة .كما أن مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات(مستخدمي المعلومات) وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية والاقتصادية فيما يلي :

أ – ملائمة المعلومات : أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها. ولكي تتصف المعلومات بالملائمة لابد أن تكون ذات قيمة تنبؤيه تحسن من قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كذلك لابد أن تمتلك المعلومات الملائمة قيما استرجاعية (قيمة رقابية) متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. أما التوقيت المناسب فتمثل الخاصية الثالثة للمعلومات الملائمة والتي يقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها .

ب – الموثوقية للمعلومات : تشكل الموثوقية (الاعتمادية) الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية .

إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليه. ولكي تمتاز المعلومات بالثقة لابد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز.

الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضلا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس .وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي

استخدمت في قياس المعلومات المالية .أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثوق بها فهي الحيادية والتي تعني التجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة ولكي تكون مختلف المعلومات المالية والاقتصادية ذات جودة عالية يجب أن تكون ذات قابلية للمقارنة تمكن مختلف مستخدميها من تحديد أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، كما يجب أن تكون ذات قابلية للفهم أي قدرة المستخدمين من إدراك أهميته [1].

ج- قابلية الفهم: تعني أن تكون المعلومات المالية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد[2] .

د – القابلية للمقارنة : يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة[3].

هـ – الثبات : يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق الشركة نفس الأساليب و الطرق لنفس الأحداث المحاسبية لا تتغير من فترة محاسبية إلى أخرى[4].

المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية

بحيث تتحقق جودة المعلومة المالية انطلاقا من مجموعة المعايير التالية:

أ – معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام ، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها[5].

ب – معايير رقابية : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها

---

1 ريمة مناع، لعرابة مولود،" **أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة2، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01، 2014، ص- ص :219-220 .

2 جمال لعشيشي، "**محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**"، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص: 13.

3 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ، ص: 10.

4 أسامة قرواني، " **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي**"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015، ص:9

5 خليل محمد،" **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ج – معايير مهنية : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة.

والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

د – معايير فنية : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار[1].

المطلب الثالث : مشاكل تدني جودة المعلومات المالية

كما أن هناك مجموعة من المشاكل تؤدي إلى تدني مستوى جودة هذه المعلومات والمتمثلة خاصة في مشكلة عدم تماثل المعلومات (المعلومات غير المتماثلة أو غير المتكافئة) والتي يقصد بها التوزيع غير المتساوي للمعلومات الناجمة عن عدم توافر درجة عالية من الإفصاح والشفافية للمعلومات .أي وجود فئة من المستثمرين على درجة كافية من المعلومات دون غيرهم بما يؤثر سلبا على كفاءة الأسواق المالية وعدالة الأسعار، وبالتالي انخفاض سيولة السوق نتيجة الرغبة لدى المستثمر العادي للمشاركة في السوق نظرا لارتفاع درجة المخاطرة .لذا تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية .ويخلق نقص المعلومات مشاكل في النظام المالي من ناحيتين الأولى قبل أن يتم التداول المالي وتسمى تلك المشكلة الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس والثانية بعد أن يتم التداول المالي وتسمى المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية :

أ – الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس: هي مشكلة من مشاكل عدم تجانس المعلومات ، تنشأ قبل إتمام المعاملة وذلك عندما يكون أصحاب المخاطر الكبيرة في الائتمان هم أكثر الأشخاص سعيا للحصول على القرض .

1 هوام جمعة، لعشوري نوال، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**"، مرجع سبق ذكره، ص– ص:17–18.

ب – المخاطر المعنوية أو الخطورة الاخلاقية :الخطر الذي يحدث بعد أن تتم المعاملة، وعندما يكون هناك حافزا لدى المقترض لممارسة أنشطة لا يرغب فيها المقرض أو أنشطة غير أخلاقي (أي أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض) .

السعي إلى الاستفادة ويرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخرى هي مشكلة (السعي الى الاستفادة دون دفع تكاليف) وتحدث هذه المشكلة عندما يقوم الأشخاص الذين لا ينفقون مواردهم على جمع المعلومات بالاستفادة من المعلومات التي يقوم الآخرون بجمعها الأمر الذي يثبط من حافز الحصول على المعلومات[1].

[1] 2 ريمة مناع، لعرابة مولود،" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي"، مرجع سبق ذكره، ص:221.

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة و دور آلياتها في تحسين جودة المعلومات المالية و إنعكاسات قواعدها على الإفصاح و جودة التقارير المالية

المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في

مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا في ما يلي :

أ – ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورًا بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب – يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مباد الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

ج – إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي مككن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.

د – يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة[1].

[1] جاوحدو رضا،**" تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية"**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010،ص:06.

المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.

وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Impavido & Hess إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر وكما يأتي :

أولا :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أ – دور مجلس الإدارة

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن يذكر Harianto & Singh كل من أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك. والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

الشكل رقم (2-1) : المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

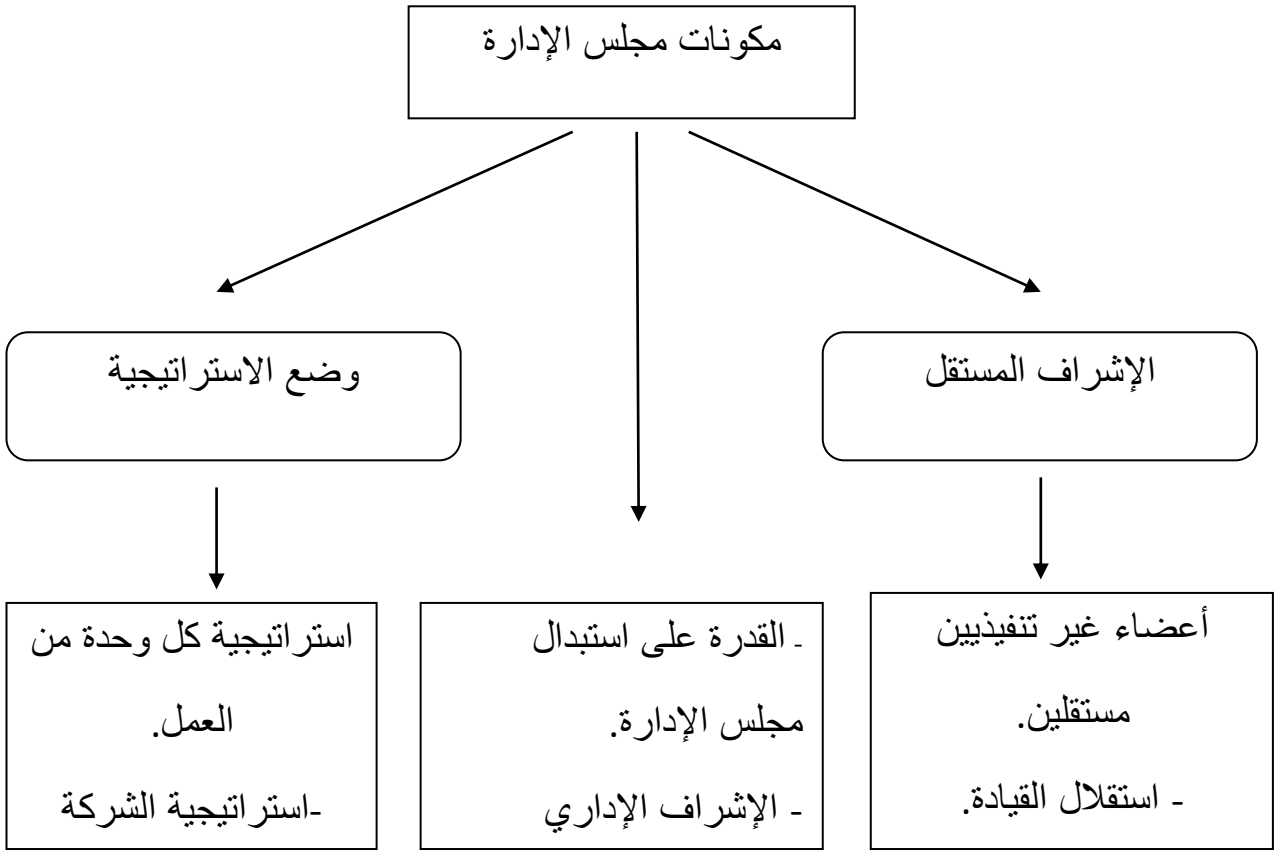

المصدر: محمد مصطفى سليمان،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص: 98.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنّها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة [1].

ب – **لجنة المراجعة:**

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات لأطراف الخارجية ، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع

1 محمد مصطفى سليمان، المرجع نفسه، ص:97.

حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما [1].

ج – المراجعة الداخلية

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي1988 الذي ينص على أنه : يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها [2].

ثانيا :الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

أ – المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية(القضاء على مشكل الوكالة)، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات(بين المسيرين و المساهمين خاصة)، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية[3].

المطلب الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح و جودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمرًا رئيسيًا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرط أساسيا

1 سمير كامل محمد عيسى ،"**أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعةالإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45 ، يوليو 2008 ، ص:2.

2 قرواني أسامة، "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص:12.

3 سمير كامل محمد عيسى ،"**أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية**"، مرجع سبق ذكره ، ص:2.

لاجتذاب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم[1].

1 قرواني أسامة، "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي**"، مرجع سبق ذكره، ص:12.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم جودة المعلومات و خصائصها من ملائمة ، موثوقية، قابلية الفهم ، قابلية المقارنة و الثبات ، و كذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة المؤسسات بالمحاسبة ومخرجات النظام المحاسبي، وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة من خلال آلياتها والمساهمة في تحقيق الشفافية وإضفاء المصداقية على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية "شركة مطاحن الحضنة"

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة ميدانية خاصة بأثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية لشركة جزائرية تابعة للقطاع العام وتنشط في قطاع جد هام و حساس بالنسبة للدولة، ألا وهو قطاع الحبوب و القمح على اعتبار أن مادة السميد هي مادة ضرورية في حياة المواطن الجزائري، والدولة تأخذ على عاتقها توفير هذه المادة كمًا ونوعًا، هذه الشركة هي" مطاحن الحضنة"، حيث سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما توفره من معلومات، و ذلك للوقوف على واقع حوكمة الشركات بهما و درجة التزامهما بمبادئها وآلياتها و كذا مساهمتها في توفير معلومات ذات جودة في قوائمها المالية.

كما سيتم تحليل مجموعة من البيانات و المعلومات المحصل عليها سواء من طرف مصالح الشركة على شكل تقارير و قوائم مالية، أو إجابات على أسئلة خاصة بمقابلات مع مسؤولي الشركة.

ولقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الموضوع في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة وقسم إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: لمحة عن شركة " مطاحن الحضنة "

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة " مطاحن الحضنة" و مساهمتها في انتاج معلومات ذات جودة.

المبحث الأول : لمحة عن شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة

تمت الدراسة التطبيقية للبحث في مؤسسة " مطاحن الحضنة " ، و هي شركة تابعة لمجمع رياض سطيف لصناعة الحبوب و مشتقاته، لذلك وجب علينا التعريف بالشركة الأم ثم التطرق إلى الشركة محل الدراسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة الصناعة و الحبوب و مشتقاتها بسطيف.

بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات و الطاقة سنة 1963 أسست "الشركة الوطنية للدقيق و القمح " حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالخاصة بالمطاحن، و اختصت في صناعة العجائن الغذائية و الكسكس.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد، المطاحن و العجائن الغذائية و الكسكس "**سمباك** " انبثقت منها خمسة شركات رئيسية موزعة على التراب الوطني دورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتوجاتها (سيدي بلعباس، الجزائر العاصمة، تيارت، قسنطينة، سطيف).

و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 367 / 82 بتاريخ.1982/ 11 / 27 نشأت الشركة الصناعية للحبوب و مشتقاتها بسطيف " **الرياض**" ، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداءا من 02 /04 /1990. و اتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- 80% الشركة القابضة العمومية الزراعية.
-11% المؤسسات المالية، البنوك و شركات التأمين.
-09% أشخاص طبيعيين.

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب و القمح اللين) و إنتاج و تسويق المواد المشتقة كالسميد و الدقيق و العجائن و الكسكس، ويشتغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة و مطحنة، 5 وحدات للعجائن و الكسكس.

يتشكل مجمع الرياض بسطيف من 7 شركات تابعة مختصة في تحويل القمح الصلب و القمح اللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

المطلب الثاني : التعريف بالشركة التابعة شركة " مطاحن الحضنة " بالمسيلة.

نشأت شركة مطاحن الحضنة بعد إعادة الهيكلة لشركة رياض سطيف، و هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل شركة مساهمة تختص في إنتاج السميد و الدقيق لتغطية السوق المحلي وتلبية احتياجات المستهلكين من هذه المواد الغذائية.

أولا : نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة1981 ، و في أول أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة" مطاحن الحضنة " (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 97/09/27) و مبلغ رأس المال الإجتماعي 60.000.000 دج ثم رُفع إلى 479.000.000 دج في 1998/04/30، وفي ديسمبر 2007 إلى 1.449.460.000 دج الذي استقر إلى يومنا هذا.

ثانيا : بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة.

بعد التطرق إلى نشأة الشركة محل الدراسة يمكن إعطاء ملخص يتم التعريف بها، هي الشركة الوطنية للحبوب الغذائية و مشتقاتها " مطاحن الحضنة ". يقع مقرها الاجتماعي في ولاية المسيلة، طريق برج بوعريريج، صندوق بريد رقم 111.

أ – **أقسام مطاحن الحضنة :** تمتلك مطاحن الحضنة بالمسيلة قسمين من أجهزة الإنتاج التالية :

القسم الأول (القديم) : وحدة طحن السميد ووحدة الدقيق أنجزت من الشركة السويسرية «Buhler» قدرتها الإنتاجية حوالي 2000 قنطار يومياً (1000 قنطار قمح صلب و1000 قنطار قمح لين) تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة1981 ، تكلفة المشروع 220.915.480.55دج .ارتفعت القدرة الانتاجية إلى 3000 قنطار يومياً سنة 1999 بزيادة (500 قنطار / للمسمدة، 500 قنطار / لوحدة الدقيق) تكلفة رفع القدرة الإنتاجية قدرت بـ:242.202.253.51 دج .

ب – **القسم الثاني (الجديد) :** يتكون من مطحنة سميد من إنجاز الشركة الإيطالية « Golfetto » قدرة إنتاجها 4000 قنطار يومياً، و قدرة تكلفة المشروع 563.986.101.84 دج، تاريخ الانطلاق في سنة 1993.

1– قدرة الطحن : للشركة القدرة الطحن الخاصة بالقمح الصلب: **5500 قنطار/اليوم**

أما بالنسبة للقمح اللين"Blétendre": **1500** قنطار/اليوم.

2– القدرة الإنتاجية : للشركة القدرة على إنتاج السميد تقدر بـ **3630 :قنطار/يوميًا** (سميد ممتاز بنسبة استخراج 64%). أما فيما يخص الدقيق(الفرينة) فتقدر بـ **1080 :قنطار/يوميًا** (دقيق المخابز بنسبة استخراج تقدر بـ **72%**) ، مع العلم أن هذه النسب محددة من طرف الدولة ولا تملك الشركة الحق في تجاوزها.

3- القدرة على التخزين :تملك الشركة مخازن للمواد الأولية التي تكون فترة تخزينها قصيرة نظرًا لتوفر المادة الأولية و ليست للشركة مشكل في الحصول عليها، فهي ممولة من طرف التعاونية الفلاحية للحبوب، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-1) : قدرة تخزين المادة الأولية لمطاحن الحضنة

المادة الأولية	القدرة على التخزين
القمح الصلب	62.500 قنطار
القمح اللين	62.500 قنطار
المجموع	**125.0 قنطار**

المصدر: وثائق الشركة (البطاقة الفنية للمؤسسة).

4- **قدرة نقل المادة الأولية و المنتجات النهائية** :تملك الشركة وسائل نقل تتمثل في 20 شاحنة لنقل المنتجات امراكز التوزيع، إضافة إلى جلب المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية تقدر قيمة الحمولة الإجمالية للشاحنات هذه بـ :380 طن.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة.

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ماهو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل و التركيب السلمي و الإداري لدوائر و مصالح و فروع الشركة و هو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات و المسؤوليات و مهام كل مصلحة و كل قسم حتى نستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة كما يمكن توضيح ذلك حسب المخطط التالي:

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة.

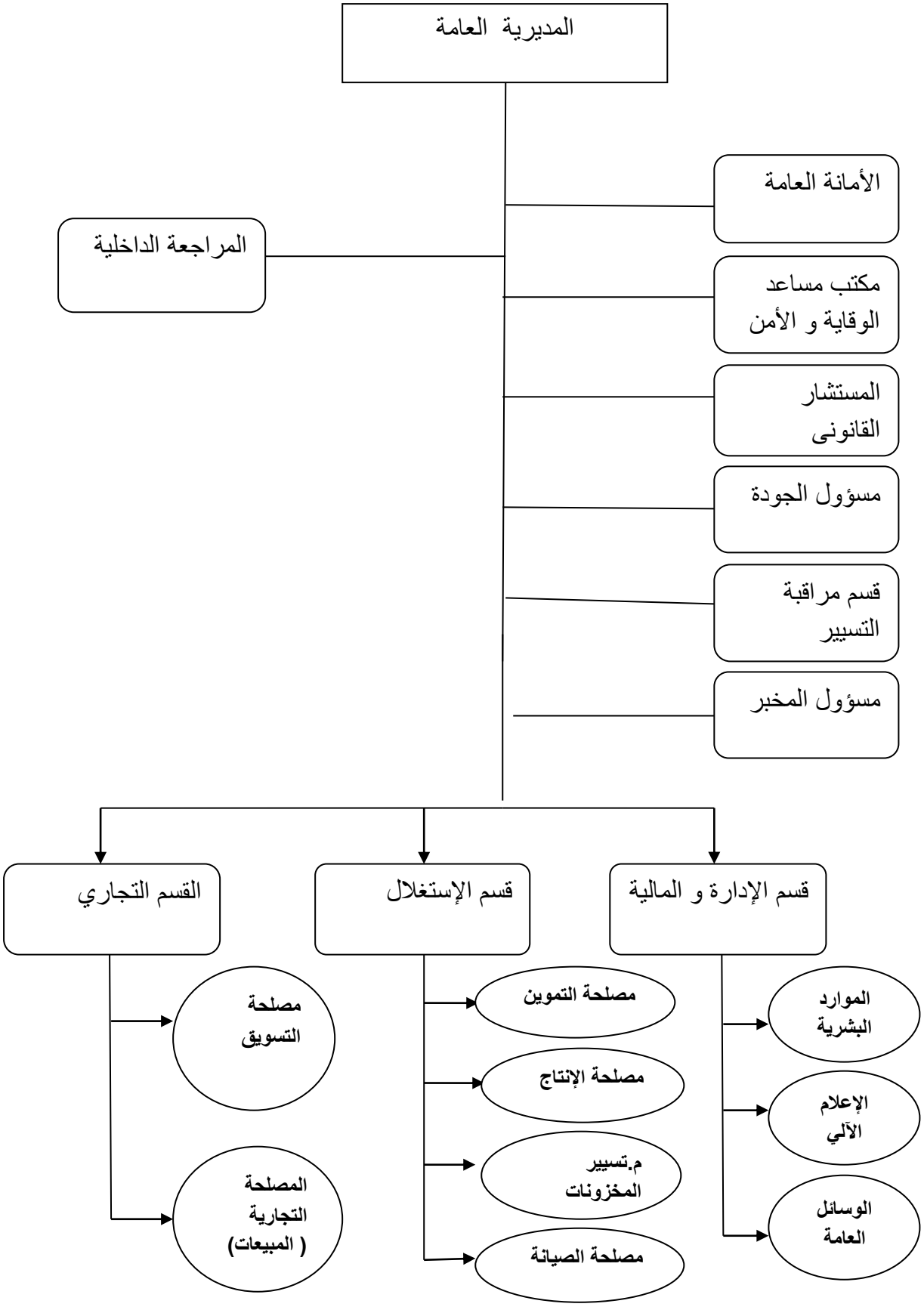

المصدر : مصلحة المستخدمين

و قبل إعطاء شكل الهيكل التنظيمي للمطاحن نلخص مهام الأقسام و المصالح فيما يلي:

أ – المديرية العامة:

يشرف على تسييرها المدير العام للشركة له عدة مهام أهمها :يعتبر الممثل الوحيد للشركة، كما يعمل على التنسيق بين مختلف مصالح الشركة، و بين الوحدة و مثيلاتها من نفي القطاع أو بين الوحدة و الشركة الأم .

تستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

1- الأمانة العامة:

تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصدار و الوارد، وطبع المراسلات الصادرة من المديرية العامة، حيث كان هذا المصطلح في مطاحن الحضنة مما كان يسمى قسم التقييم و الاتصال سابقًا .

2- مكتب مساعد الوقاية و الأمن:

مهمته حماية الشركة داخليا و كذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق، السرقة، و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من مختلف الأخطار.

3- المستشار القانوني:

يقوم المدير العام باستشارته او بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها الشركة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، و هو محامي الشركة و المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة

4- المراجعة الداخلية:

يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات(سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقًا).

5- مسؤول الجودة:

مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

6- قسم مراقبة التسيير:

يتكون من فرد واحد و يقوم بدور نائب المدير و له عدة مهام، يقدم المساعدة للمدير العام و للمدقق الداخلي.

7- مسؤول المخبر:

و تشرف المديرية العامة على كل من :هيكل الاستغلال، هيكل الإدارة و المالية، الهيكل التجاري:

أولاً : قسم الاستغلال : وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح:

أ – **مصلحة التموين** :و من مهامها ما يلي:

* شراء الحبوب و المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

* تزويد مختلف المصالح و المديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم و الإنتاج.

ب – **مصلحة الإنتاج** : مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية كاملة، أي من دخول المواد الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورًا بكل دورات العملية الإنتاجية، و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج و العمل على احترام كل مراحل الإنتاج و طرق تنفيذها، و تشرف هذه المصلحة على القسمين للشركة القديم و الجديد، كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع (فرع محاسبة المواد، فرع الطحن و الإنتاج، فرع الشحن و فرع التوظيف).

ج – **مصلحة تسيير المخزونات** : تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيس هو تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية، و تتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في فرع الاستقبال و تخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات.

د – **مصلحة الصيانة** :مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بآلات الإنتاج، و تشغيل هذه الأجهزة 24/24 سا، تتفرع هذه المصلحة إلى:

* فرع الالكترونيك و الكهرباء : و مهمته صيانه التجهيزات الكهربائية.

* فرغ الميكانيك العام : وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة و الشاحنات .

ثانيًا :القسم التجاري.

تلخص مهامه في علاقة الشركة مع زبائنها فيما يتعلق بيع و تسويق المنتجات و ينقسم بدوره إلى:

أ – **مصلحة التسويق:** و هي مصلحة حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال و تشرف هذه المصلحة على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح)، كما لها نقاط بيع محلية.

ب – **المصلحة التجارية** : تتمثل مهامها في دراسة السوق و المنافسين و كل ما يتعلق بالأعمال التجارية ما عدا تسويق المنتجات.

ثالثًا : قسم الإدارة و المالية :و تتمثل في:

أ – **مصلحة المحاسبة و المالية** :تعتبر أهم المصالح حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات.

ب – **مصلحة الموارد البشرية** : تهتم بالشؤون الإدارية للعمال

ج – **مصلحة الوسائل العامة** : تشرف على التجهيزات و الوسائل العامة داخل الشركة.

د – **مصلحة الإعلام الآلي** : تختص بشبكة الإعلام الآلي بالشركة و صيانتها.

المبحث الثاني : واقع حوكمة الشركات في شركة " مطاحن الحضنة" و مساهمتها في تحقيق معلومات ذات جودة.

سنتعرف في هذا المبحث إلى تشخيص الواقع العملي في مبادئ حوكمة الشركات و آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سنتطرق إلى تقييم مستوى جودة المعلومات المالية في شركة مطاحن الحضنة

المطلب الأول : تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بشركة " مطاحن الحضنة ".

المبدأ الأول : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

عملت الجزائر على إصدار مراسيم و قوانين و تشريعات فيما يخص حقوق الملكية و النظم الضريبيّة و القضاء و النظم المحاسبيّة و غيرها....، و هذا يعمل على ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع الشفافية و كفاءة السوق و خلق حوافر للمشاركين في الأسواق، على أن يكون متوافق مع المتطلبات القانونية و التنظيمية، و أن يتسم بالشفافية و قابليّة التنفيذ، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية، و أن يكون لدى هذه الجهات النزاهة و السلطة و الموارد للقيام بمهامها بكل موضوعية و شفافية في الوقت المناسب.

وفي الجزائر يتم إدارة الشركات وفق قوانين و تشريعات تجعل ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية، و شركة " **مطاحن الحضنة** " ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة و نطاق تشريعي يُمَكِنُها من ممارسة و تطبيق حوكمة الشركات.

المبدا الثاني و الثالث : المساهمين (حفظ حقوقهم و المعاملة المتساوية لهم).

شركة " مطاحن الحضنة " بالرغم من أنها شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية، و بالتالي لا يمكننا قياس أو تقييم مدى إلتزامها بالمبدأ الثاني " حفظ حقوق المساهمين" ، وكذا المبدأ الثالث " المعاملة المتساوية للمساهمين

المبدأ الرابع : " دور أصحاب المصالح " في حوكمة الشركات.

أصحاب المصالح في شركة " مطاحن الحضنة " تقتصر على الموردين و الزبائن ، باعتبار أن الشركة لديها نقدية الكافية (لا تحتاج إلى قروض لتمويل أنشطتها المختلفة)، وبالتالي تعاملاتها مع البنك جد محدودة عدا في حالة حدوث مخاطر غير متوقعة (مثل سنة 2013 قامت المؤسسة بمخطط تطوير فاستقرضت من البنك).

إلى جانب عدم وجود مساهمين في شركة " مطاحن الحضنة " و كذا جذب مساهمين ليست من سياسة الشركة في الحاضر . إذًا أصحاب المصالح في الشركة هما الزبائن و الموردين أي شراء المواد الأولية و

بيع السميد و القمح بسعر يرضي الطرفين ، يمكننا القول أن الشركة تبني علاقات وطيدة مع الزبائن و الموردين و بالتالي تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح.

المبدأ الخامس :الإفصاح و الشفافية.

تلتزم شركة " مطاحن الحضنة " الجزائرية على غرار الشركات الجزائرية بالقانون 07 . 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي ينص على أن" :المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " و حسب النظام المحاسبي المالي أعدت القوائم المالية التالية (أنظر الملحق رقم 3-2) .

1- الميزانية (Bilan): و هي تقوم بعرض كل من أصول و خصوم الشركة (الأصول في الجانب الأيمن و الخصوم في الجانب الأيسر) مع الفصل بين الحسابات لكل جانب إلى جارية و غير جارية بالإضافة إلى رؤوس الأموال في جانب الخصوم . و بالنظر في ميزانية 2015 نجد مجموع الصافي لـ:

الأصول الغير جارية 2.014.381.224,94 دج ، الأصول الجارية 2.986.064.143,84 دج، الخصوم الغير جارية 413.419.326,81 دج ، الخصوم الجارية 758.571.643,36دج ، رؤوس الأموال 1.814.073.173,67 دج.

2- جدول حسابات النتائج (comptes de Résultat) : يحتوي على مختلف الأعباء و النواتج المحققة خلال السنة المالية، و كذلك يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية.

3- جدول تدفقات الخزينة (Tableau Flux de trésorerie) : يقوم بإعطاء خلاصة لمستعملي القوائم المالية عن سيولة الشركة (كم تبلغ ، و كيفية توليدها) ، كما تظهر النتيجة المالية الصافية للسنة المالية.

4- الملاحق (Les annex): يتضمن معلومات و توضيحات تساعد في فهم العمليات التي تناولتها القوائم المالية.

ملاحق القوائم المالية شركة مطاحن الحضنة لسنة 2015 تتضمن :

الملحق 01 : السياسات المحاسبية المتبعة للمحاسبة و إعداد القوائم المالية.

الملحق 02 : معلومات عن خسائر الانخفاض في القيمة والمخصصات لمواجهة المخاطر.

الملحق 03 : مكملات المعلومات الضرورية لفهم حسابات الميزانية.

الملحق 04 : معلومات عامة عن عمليات محددة.

الملحق 05 : جدول الملاحق و ملاحظات الملاحق.

و تهدف القوائم المالية إلى:

* تقديم صورة صادقة عن وضعية الشركة لمستعملي القوائم المالية .

* معرفة قدرة الشركة على توليد تدفقات أي أنها لا تواجه عسر مالي و هذا الجانب يخص بدرجة كبيرة المستثمرين و كذا الجهات المقرضة للشركة .

* معرفة النتيجة الصافية للسنة المالية و بالتالي توزيع الأرباح المحققة و هي تخص كل من المساهمين و كذا المستمرين.

وبما أن شركة " مطاحن الحضنة" عبارة عن شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية تستفيد كل من مصلحة الضرائب و الإدارة العليا من قوائمها المالية فقط.

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة

خلال السنوات القليلة الماضية كان مجلس إدارة على المستوى الفرعي ، أما حاليًا على مستوى شركة الأم أي مجمع رياض سطيف بمدينة سطيف.

المطلب الثاني :آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية

تعتبر حوكمة الشركات في مطاحن الحضنة العملية التي بإمكانها أن تضفي نوعًا من المصداقية في تقارير و القوائم المالية الخاصة بها، من أجل كسب ثقة المستثمرين الحاليين و العمل على جذب مستثمرين جدد هذا من جهة أما من جهة أخرى تعزيز قدرتها على المنافسة .و من خلال القيام بإجراء تربص و مقابلة وجدنا أن المؤسسة لا توجد بها مصلحة تحت اسم " حوكمة الشركات " لكننا لمسنا ممارستها من قبل مصلحة تدقيق الحسابات " المدقق الداخلي" و المدقق الخارجي " محافظ الحسابات " و المدير التنفيذي .

أولا : المراجعة الداخلية في مؤسسة الحضنة.

باعتبار وظيفة المراجعة الداخلية هي أحد أدوات التسيير و هي المسؤولة عن مراجعة و تقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية، ولدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات و ما تحققه من شفافية و رشادة في التسيير، شركة " مطاحن الحضنة " تتوفر على ميثاق للمراجعة الداخلية قام بإصداره مجمع " رياض سطيف، والذي يتناول تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، ومسؤوليتها، و أساليب التدخل و المبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات و لشركة، وهو يحدد أيضا الصفات المهنية والأخلاقية المطلوبة لمراجعي الحسابات بها .

المدقق الداخلي لشركة " مطاحن الحضنة " السيد عمر عمري تحت رقابة المدير العام السيد عبد الكريم غلاب ترتكز مهمته في مراجعة كل سجلات و الدفاتر المحاسبية و كذا القيام بالفحص الميداني لأصول الشركة ان تطلب ذلك، ومن خلال متابعة عمله يمكننا أن نلخص مراحلها (أنظر الملحق رقم 3-1) فيما يلي:

* يقوم مراقب التسيير في حالة وجود انحرافات (فرق بين الحقيقي و التقديري) بإعداد تقرير يشير فيه الى ذلك ليرسله الى المدير العام.

* المدير العام يكلف المدقق الداخلي للقيام بالمهمة سواء فحص المستندات (الدفاتر او السجلات المحاسبية) أو النزول الميداني للمصنع.

* يرسل المدقق برسالة الى المصلحة المعنية بالفحص تحتوي على (الجهة المرسلة . المدقق الداخلي . ، تاريخ الارسال، الموضوع، الوثائق المطلوبة، تاريخ اجراء المهمة).

* بعد أداء المهمة يعد المدقق الداخلي تقرير الى المدير العام للشركة مدونة فيها جميع تفاصيل المهمة مع ابداء رأيه و تقديم اقتراحات اتخاذ القرار من طرف المدير العام.

كما أن المدقق يراقب مشروع الصفقات العمومية من بدايتها إلى نهايتها مع الخروج بتوصيّات، و يتضمن تقرير المدقق البيانات التالية:

* اسم المؤسسة و طابعها التجاري و رأسمالها

* رقم التقرير : رقم...../ 2015.

* رقم رسالة التكليف بالمهمة : رقم ...../ 2015.

* مكان اجراء المهمة : مطاحن الحضنة (شركة مساهمة) .

* تاريخ إجراء المهمة: رقم ...../ 2015.

* موضوع إجراء المهمة :إجراء مراجعة و تقييم.....

* اسم و لقب المدقق الداخلي.

* قمنا بتدقيق او مراجعة : المصلحة..... ، اسم و لقب المسؤول عنها.

* امضاء المراجع .

وتتلخص مهام المراجعة الداخلية بمطاحن الحضنة تتلخص فيما يلي:

* ضمان احترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية.

* ضمان فعالية إجراءات المراجعة، توفير الموثوقية في المعلومات المنتجة.

* حماية الأصول.

* الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

نشر التقرير : و يتضمن ما يلي:

المصلحة، المديرية العامة للفرع والمديرية العامة لشركة الأم مقدمة متعلقة بموضوع المراجعة

* الملاحظات : يتم فيها مراجعة وتقييم اجراءات موضوع المهمة.

* التوصيات : و تتضمن نتائج عدم الامتثال المتمثلة في .... و لتحسين و تعديل نقوم بـ .....

توصيات فترة التمرين Délai de levée des recommandations.

* خلاصة المهمة.

ثانيا : المراجعة الخارجية في المؤسسة محل الدراسة.

يقوم بها شخص أو هيئة مستقلة عن الشركة يدعى " محافظ الحسابات"، تُعينه الجمعية العامة و يُكلفه المدير العام لشركة " مطاحن الحضنة " المتمثل في السيد " عبد الكريم غلاب بفحص و مراقبة جميع المستندات و المصالح (مراجعة عامة أو كلية) أو البعض منها فقط (مراجعة خاصة أو جزئية)، و هو يقوم بتأكيد ما قام به المدقق الداخلي .

وفي الأخير يقوم بإعداد تقرير يضع فيه جميع الملاحظات و إبداء الرأي و كذا التوصيات ليرسله الى السكرتير ليعرضها على المدير العام من اجل ان يعطي تعليمات و يأمر المسؤولين لتنفيذ هذه التعليمات، و كذا يعرضه المدير مع باقي التقارير على مجلس الإدارة وهذا الأخير يُحرر محضر يمضيه كل من الرئيس و المساهمين على مستوى الشركة الأم " رياض سطيف ".

و يشمل التقرير:

* الجزء الأول : يتناول عناصر الميزانية من أصول و خصوم.
* الجزء الثاني : يتناول العمليات التي تُؤثر على الجانب المالي (مخزون، ديون).
* الجزء الثالث : خاص بالتحليل و التعليق (تحليل الحسابات المالية المغلقة في نهاية السنة المالية).

وباطلاعِنا على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2015 عن طريق المراجع الداخلي السيد "عمر عمري" في فقرة إبداء الرأي نصت على أن جميع الممارسات قانونية و شفافية، كما صادق على أنها تمت وفق لنظام المالي المحاسبي .

- أنواع التقارير التي تقوم بها شركة مطاحن الحضنة :

* **التقرير السنوي** : و يكون في آخر السنة المالية أي في31/12/ ن، و يعتبر أحد أدوات الإفصاح عن الشركة، لما له من أهمية خاصة للشركة من محللين و مساهمين و إداريين.

* **التقرير التمهيدي** : يتم إعداده في كل سداسي من السنة المالية، و هو أيضا أحد أدوات الإفصاح عن الشركة، يسمح لأصحاب المصالح من متابعة نشاط الشركة في نصف الدورة المحاسبية، و هذا ما يتماشى و مقومات الإفصاح من حيث الوقت.

ثالثا : مجلس الإدارة في مؤسسة" مطاحن الحضنة"

شركة " مطاحن الحضنة " تُدار حاليا على مستوى شركة الأم " رياض سطيف " بعدما كانت تُدار على المستوى الفرعي لذا حاولنا إجراء مقابلة مع عضو مجلس إدارة سابق لتعرف على درجة التزام مجلس الإدارة بخصائص حوكمة الشركات.

حوكمة الشركات الفعالة لا تعني صياغه القوانين و التشريعات و اللوائح بل درجة تنفيذ هذه الارشادات و الدساتير، لذا أخذنا نموذج يحتوي على أسئلة إرشادية أعده خبراء في مجال حوكمة الشركات (معهد مديري الشركات في الفليبين) تم تطبيقه على شركات عالمية لتقييم لدرجة التزامهم بآليات حوكمة الشركات (من درجة01 إلى 10)، و حاولنا نحن تطبيقه في البيئة الجزائرية و بالضبط في شركة " مطاحن الحضنة"، وكان ذلك على شكل مقابلة (الطريقة الأنسب لموضوع الدراسة) مع عضو مجلس إدارة سابق بشركة مطاحن الحضنة.

- تقييم ذاتي لعضو مجلس إدارة مؤسسة مطاحن الحضنة:

س 1 : التزاما بقواعد الأمانة و الإخلاص، هل احافظ على ولائي للشركة و الذي في سبيل تحقيق افضل ما في مصلحته، و مصلحة جميع المساهمين فيه أعمل على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة؟.

التقييم: 10/09 (الأمانة و الإخلاص من مبادئي الشخصية، و هو ما يصب في مصلحة العامل و الشركة و جميع المساهمين).

التحليل : نلاحظ أن عضو مجلس الإدارة يفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية .

س 2: في قيامي بواجباتي المسندّة إليّ، هل أسترشد بحرفية و روح القانون إلى جانب القواعد الخلقية و المعنويّة العالية؟.

التقييم: 10/10 (بدون فخر أتحلى بروح انضباط عالية).

التحليل : أكد لنا عضو مجلس الإدارة من خلال التقييم و الإجابة على هذا السؤال أنه يتحلى بالانضباط، و هذا الأخير يُعتبر خاصية من خصائص حوكمة الشركات.

س 3: هل لديّ الاستعداد لتسجيل اعتراض في حالة تقديم اقتراح لا يتفق مع لوائح الشركة و معايير الخلقية الساميّة؟.

التقييم: 10/10 (بكل تأكيد).

التحليل : من خلال تقييم و إجابة عضو مجلس الإدارة يتبين لنا أن غرض المؤسسة ليس التفنن في وضع اللوائح و التشريعات و معايير الخلقية ولا تتعدى إطار نصوص مكتوبة مضروبة عرض الحائط، بل تحترم و يُتابع تنفيذها من طرف المدير و مجلس الإدارة.

س 4: هل أعمل على تجنب أي تعارض في المصالح بيني و بين الشركة؟ و إذا ما نشأ مثل هذا التعارض، هل أقوم بإتباع الإجراء العادي بالإمتاع و أغادر قاعة الاجتماعات؟ و إذا ما كان من المحتمل أن يستمر التعارض، فهل لدّي الاستعداد للاستقالة؟.

التقييم: 10/05 (أكيد نعمل على تجنب التعارض في المصالح و نحاول قدر الإمكان ايجاد توافق في حالة ظهور اي تعارض، أما الاستقالة فهي مستبعدة بل يجب ايجاد حلول أخرى).

س 5 : هل أقوم بممارسة العناية الدقيقة اللاّزمة في ممارسة أعمالي كعضو مجلس إدارة؟ و كيف يتم ذلك؟.

التقييم 10/08 : و يتم ذلك من خلال ما يلي:

* إنفاقي وقت كافٍ في دراسة المسائل المعروضة على مجلس الإدارة، حيث تُسلم الملفات محل الدراسة قبل 03أيام من انعقاد المجلس.

* أطلب تسليم الأوراق الخاصة بالمجلس قبل اتخاذ قراري بالتصويت بثلاثة أيام و هي فترة جيّدة.

* أطرح أسئلة خاصة بقضايا غير واضحة قبل اتخاذ قرار بشأن التصويت، حضوري اجتماعات المجلس بصفة منتظمة، وهذا نظرًا للأهمية الكبيرة لها ، حيث أن القانون الشركة ينص على أن 03 غيابات في سنة تعني الاقصاء.

* أحاول قدر الإمكان أن تكون مشاركتي ايجابية عند حضوري اجتماعات المجلس دائما ما أطلب، بل أصِر، على أن يتم النظر في كافة الأمور المعروضة على المجلس وفقًا لجدول معين.

* في الغالب ما أساهم في وضع استراتيجية الشركة و الموافقة عليها أشارك في تشكيل ووضع السياسات الرئيسية اللازمة لاتباع الاستراتيجية.

* أقوم بمراقبة و تقييم أداء الشركة، وأحاول فهم كافة تقارير التقييم المقدمة سواء من مراقب التسيير أو من المدقق الداخلي أقوم بمسؤوليتي في تقييم أداء كبار الموظفين، الذي يجري تعيينهم لأول مرة او يجري تجديد خدمتهم من قبل مجلس الإدارة.

* أطلب استيفاء المتطلبات اللائحية و القانونية في المقترحات الرئيسية التي تقدم إلى المجلس؟.

* أراعي السرية عن طريق الالتزام بقواعد الافصاح (أي أن لا يتم الإفصاح لأي شخص آخر عن أية معلومات يتم حصولي عليها بصفتي عضوًا بمجلس الإدارة بدون موافقة أو ترخيص من مجلس الإدارة).

س 6 : هل مجلس إدارتنا يعمل بشكل جماعي فعلاً، و هل يعمل بهذا الشكل في مواجهة اي عضو مجلس إدارة يدَّعِي لنفسه أو لنفسها سلطة اتخاذ القرارات بدون الاستفادة من آراء الأعضاء الآخرين؟.

التقييم 10/08: (نعم، لكن توجد بعض الحالات).

س 7: هل يقوم المجلس بتحديد أنواع التقارير التي تقدم إليه، و هل تتبع في تقديم هذه التقارير دورة معينة أو بنمط منتظم في خلال السنة؟.

التقييم: 10/08.

س 8: هل ترى أن التقارير المقدمة للمجلس تعتبر كافية ومناسبة للموضوع، و هل تخدم الغرض من ناحية قيام المديرين بواجباتهم ووظيفتهم الخاصة في الموافقة على استراتيجية الشركة و الموافقة على السياسات الرئيسية لاتباع الاستراتيجية، إلى جانب الرقابة و الاشراف؟.

التقييم: 10/09.

س 9 : لدينا الآن العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقًا لما يتطلبه القانون؟ و هل نخطط لزيادة عددهم في إدارتنا؟

التقييم: 10/10 (المجلس يتكون من 09 أعضاء، عضوين يمثلون العمال التنفيذيين و 07 مستقلين، وهو عدد كافٍ لا نخطط للزيادة).

التحليل : حسب إجابة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يتبين لنا ان عدد أعضاء المجلس يتناسب مع حجم الشركة، مع وجود عدد كافٍ من أعضاء المستقلين أي غير المشاركين في إدارة الشركة ، و هذا ما يعني أن المجلس قادرًا على ممارسة التفكير المستقل التي تعتبر أساسية للإشراف و الإدارة.

س 10: هل نقوم بالاطلاع على تقارير المراجعة بالعناية و الاهتمام الواجبين؟ و نسأل عن النقاط التي تتضمن اتخاذ إجراءات معينة و نطلب قيام مجلس الإدارة بالنظر فيها و اتخاذ القرار.

التقييم: 10/10 (بكل تأكيد، يقوم السكرتير بجمع التقارير من تقرير مراقب التسيير و تقرير المدقق الداخلي، ليعرضها على المدير حتى يقوم بإعطاء تعليمات للمسؤولين و نأمرهم بمتابعة تنفيذها).

التحليل : لابد على المدير التنفيذي أن يشرف و يتابع موظفين إدارته، لأنه هو المسؤول عنهم، سيتعرض للمساءلة و المحاسبة عن هذه المسؤولية أمام مجلس الإدارة .

س 11: هل لدى مجلس الإدارة التزام واضح بسياسة مكتوبة بشأن:

1 . زيادة قيمة ما يملكه المساهمون في الأجل الطويل؟

2 . أمان و احترام لكافة مصالح المساهمين الآخرين؟

التقييم: 10/10 (نعم، الأمان و الاحترام موجودان لكافة مصالح المساهمين).

س 12: هل يقوم مجلس الإدارة بوضع فلسفة و رسالة الشركة، و هل يقوم بمراجعتها و تحديثها دوريًا؟.

التقييم: 10/05 (نوعًا ما).

س 13: هل يقوم مجلس الإدارة بوضع و مراجعة خطط أعمال الشركة و استراتيجياته سنويًا ، و مراجعة الأهداف و الخطط و الإجراءات المالية للشركة؟.

التقييم: 10/10 (نعم، و يقوم أيضا بمراقبة أداء الشركة في مواجهة استراتيجياتها وخطط عملها، و من ناحية أهدافها المالية و خطط التشغيل بشكل منتظم).

س 14 : هل يضم مجلس الإدارة النواحي غير المالية و وظائفه الاشرافية ؟

التقييم: 10/07 (نعم، لكن نركز على النواحي المالية أكثر).

س 15: هل لدى مجلس الإدارة نظام لتقييم الأداء؟.

التقييم: 10/10 (نعم، يتم تقييم الأداء من خلال مراقبة رقم الأعمال، القيمة المضافة و الناتج الخام).

التحليل : أداء المؤسسة لا يعتمد كليًا على مراقبة رقم الأعمال، القيمة المضافة و الناتج الخام .كذلك يعتمد بشكل جزئي على العلاقة الجيدة مع أصحاب المصالح (زيادة الحصة السوقية) لهذا الهدف يتم تطبيق حوكمة الشركات داخل المؤسسة .

س 16: هل لدى مجلس الإدارة خطة لتداول المناصب في المجلس وفي الإدارة العليا؟.

التقييم: 10/01 (لا توجد).

س 17 : هل يقوم مجلس الإدارة بمراجعة كافة العمليات المادية التي لا تدخل ضمن الأعمال العادية للشركة؟.

التقييم: 10/10 (نعم).

س 18 : لدى مجلس الإدارة لجنة مراجعة؟.

التقييم: 01/ 10 (مجلس الإدارة ليس لديه لجنة مراجعة).

التحليل : مجلس الإدارة لا يحتوي على لجنة المراجعة و هذا ما يعكس عدم فعاليته، حيث من المفروض أن لجنة المراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تقوم باختيار المراجع الخارجي، و تتلقى التقارير من المراجع الخارجي مباشرة، و تشرف على عمل المراجع الداخلي، و كما تعمل على التأكد من اتخاذ و سلامة الإجراءات بشأن ملاحظات المراجعة.

س 19 : هل لدى مجلس الإدارة لجان أو لجان فرعية أخرى (للالتزام أو للترشيحات أو لتحديد الأجور و المكافآت ، أو ادارة المخاطر) مكونة بصفة رئيسية من أعضاء المجلس المستقلين بما يتضمن الأداء السليم و الواجب للأعمال الرئيسية لمجلس الإدارة؟.

التقييم: 10/01 (لا توجد لدى مجلس الإدارة لجان فرعية أخرى).

س 20 : هل تتم معاملة كافة المستثمرين و المحللين الماليين معاملة متساوية فيما يتعلق بنشر المعلومات.

التقييم: 10/10.

التحليل : هذا ما يعكس وجود افصاح عادل.

س 21 : هل هناك تحليل تفضيلي لأي انحراف عن الأهداف الإيرادات و الأهداف الاستراتيجية التي سبق إعلانها؟.

التقييم: 10/09 (نعم).

التحليل: لأنه من مهام مجلس الإدارة وضع استراتيجية لشركة و متابعه مدى تنفيذها و احداث التغييرات اللازمة في الوقت المناسب.

س 22 : هل لدى الشركة موقع على شبكة الإنترنت تنشر فيه البيانات المالية) القوائم المالية و التقارير المالية؟.

التقييم: 10/01 (لا يوجد على شبكة الأنترنت).

التحليل : عدم وجود موقع على شبكة الإنترنت يحد من درجة الإفصاح للشركة.

س 23 : هل يتم عقد اجتماعات تحليل بصفة منتظمة (كل ربع أو نصف سنه مثلا).

التقييم: 10/10 (كل نصف سنه)

س 24 : هل تساير التقارير المستويات العالمية لشكل وإعداد التقارير؟.

التقييم: 10/10.

التحليل : من خلال إجابة نستنتج أن التقارير التي تقوم الشركة بإعدادها تحتوي على معلومات ذات جودة.

س 25 : هل التقرير الذي تم اعداده للاجتماع السنوي و التقرير الذي يليه عن الاجتماع السنوي يتضمنان تفاصيل كافية لتمكين المحللين من تقييم الموقف المالي و غير المالي للشركة؟.

التقييم: 10/09 (بكل تأكيد)

س 26 : هل يجري تطبيق نظام دولي معترف به للمحاسبة و المراجعة يتفق مع المعايير المحاسبة الدولية؟.

التقييم: 10/10 (نستخدم النظام المحاسبي المالي) .

التحليل : تستخدم المؤسسة النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

س 27 : قيام الشركة بنشر تقارير تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية؟.

التقييم: 10/10 (نعم، تقوم الشركة بنشر تقارير نصف سنوية و سنوية، وفقًا لنظام المالي المحاسبي الذي نصوصه مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية).

رابعًا: لجان المراجعة

توجد لجنة مراجعة على مستوى الشركة القابضة مجمع Agrodiv بالجزائر العاصمة و تتشكل من :

- مدير التدقيق الداخلي Agrodiv .
- مدراء التدقيق الداخلي Eriad setif .
- مدراء التدقيق الداخلي Smid .
- مدراء التدقيق الداخلي Enajuc .

و مهام اللجنة الأساسية تتمثل في :

- التأكد من نجاعة و استقلالية المدقق الداخلي.
- المصادقة على برنامج التدقيق.
- فحص فعالية النظام الداخلي.
- إعطاء آراء على التناسب بين المهام ووسائل الرقابة الداخلية.
- المشاركة في اختيار محافظ الحسابات.
- تحيين و نشر إجراءات العمل.

المطلب الثالث : تقييم مستوى جودة المعلومات المالية و المحاسبية في شركة " مطاحن الحضنة " في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

ومن أجل توضيح ذلك سوف نقوم بإجراء مقاربة قصد التحقق من مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (أنظر الملحق رقم 3-2).

أولا :الملائمة.

يمكننا القول أن المعلومات المالية و المحاسبية لشركة " مطاحن الحضنة " ملائمة إلى حد بعيد، و هذا لتوفر:

أ . الوقت المناسب: يتم التصريح بالقوائم المالية لمصلحة الضرائب قبل 30 افريل من تاريخ اقفال السنة المالية و كذا إرسالها إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب.

ب . القدرة التنبؤية : شركة " مطاحن الحضنة " تنشط في قطاع الحبوب وهو قطاع خالي من المخاطر ، إذن يسهل التنبؤ بمستقبل الشركة بناءًا على نتائج السنة الماضية

ثانيًا :الموثوقية.

شركة " مطاحن الحضنة " تطبق النظام المالي المحاسبي في إعداد قوائمها المالية و هذا ما يضفي صبغة الموثوقية للمعلومات مالية و محاسبية المنبثقة منها ، بالإضافة الى تقرير محافظ الحسابات لسنة

2015الذي نصفه بالإيجابي من خلال فقرة إبداء الرأي حيث أكد فيها أنّ جميع الممارسات (التسجيل أو معالجة محاسبية) كانت قانونية و تتسم بالشفافية و خالية من الاخطاء و التحيز و تعطي صورة صادقة عن الشركة.

كما أن الشركة تحتوي على ميثاق خاص بالمراجعة الداخلية (أصدرته الشركة الأم التي تتمثل في مجمع رياض سطيف) يزيد من موثوقية المعلومات المالية و المحاسبية للشركة .

ثالثا : قابلية الفهم.

القوائم المالية لشركة تتضمن ملحق يحتوي على جميع التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و جدول حسابات النتائج وبالتالي المعلومات المالية و المحاسبية تتسم بالوضوح و سهولة الفهم.

رابعا : قابلية المقارنة.

نجد أن النظام المالي المحاسبي لسنتين ماليتين متتاليتين (ن) و(ن−1) إذ يجب أن توفر الكشوفات المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولات الأموال، جدول تدفقات الخزينة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة (أنظر الملحق رقم3−2)، وبالتالي القوائم المالية لشركة " مطاحن الحضنة " تتسم بخاصية قابلية المقارنة.

خامسا : الثبات

بما أن الشركة تطبق النظام المالي المحاسبي فإن هنالك ثبات في المعالجة المحاسبية للحسابات بالإضافة إلى ان كل من محافظ الحسابات و المحاسب لم يشرا إلى تغيير في طريقة معالجة المحاسبية لأي حساب من حسابات الميزانية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي تم إسقاطه على شركة " مطاحن الحضنة " بالمسيلة فيما يتعلق بأثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية ، وجدنا أن الشركة باعتبارها شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية تكتفي بتفعيل المراجعة التي تعتبر آلية من آليات الحوكمة التي تعمل على رفع جودة المعلومات المالية في قوائمها المالية لتستفيد منها مصلحة الضرائب و الإدارة العليا على مستوى شركة الأم و الشركة القابضة مجمع Agrodiv.

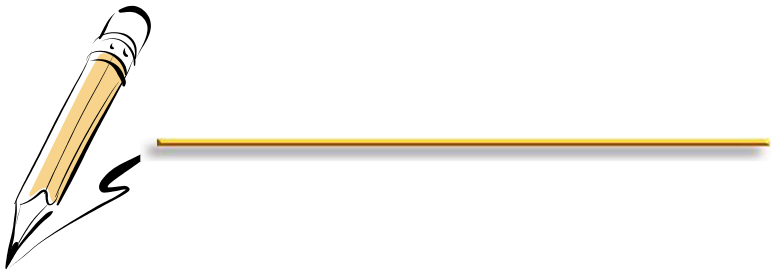

خاتمة

الخاتمة :

قمنا من خلال طرح موضوع أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية " دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة "، معالجة إشكالية البحث التي تتناول " ما تأثير تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق معلومات مالية تتميز بالجودة، من خلال ثلاثة فصول لهذه المذكرة بشقيها النظري و التطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بينا في الفصل الأول نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات ، تعريفها و خصائصها، محدداتها، مقوماتها، أبعادها، الأطراف الرئيسية فيها، آلياتها، ركائزها، مبادئها و أضرار عدم الالتزام بها، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى ماهية جودة المعلومات المالية و خصائصها، معايير تحققها و مشاكل تدنيها ، كما ربطنا بين حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية فتطرقنا إلى حوكمة الشركات و علاقتها بالمحاسبة و دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق معلومات مالية ذات جودة عالية، و في الفصل الثالث و الأخير " الفصل التطبيقي " قمنا بإبراز واقع حوكمة الشركات في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة و كذلك مدى مساهمة آلياتها في تحقيق جودة المعلومات المالية للشركة.

نتائج اختبار الفرضيات :

. الفرضية الأولى : بالرغم من أن الدولة الجزائرية الزمت الشركات الجزائرية باعتماد النظام المالي المحاسبي الذي بدوره يتوافق بشكل كبير مع مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات)، إلا أن شركة مطاحن الحضنة لا تلتزم بتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركة ، و هذا راجع إلى أنها شركة مساهمة ذات رؤوس عمومية بحتة (عدم وجود مساهمين خواص)، و بالتالي عدم تحقق الفرضية الأولى من البحث.

. الفرضية الثانية : شركة مطاحن الحضنة تلتزم ببعض آليات حوكمة الشركة كالمراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية أما مجلس الإدارة و لجان المراجعة تتوفر على مستوى شركة الأم " رياض سطيف ". الشركة لديها ميثاق خاص بالمراجعة الداخلية والذي يتناول تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، ومسؤوليتها، و أساليب التدخل و المبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات والشركة، وهو يحدد أيضا الصفات المهنية والأخلاقية المطلوبة لمراجعي الحسابات بها و هذا ما ينعكس على قوائمها المالية التي تتميز بالخصائص النوعية لها و كذا تقرير محافظ الحسابات الإيجابي و المصادقة على أنها القوائم المالية تمت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية و كذا كل الممارسات قانونية و تتميز بالشفافية و هذا ما ينعكس بدوره على جودة المعلومات المنبثقة من قوائمها المالية، بالتالي تحقق الفرضية الثانية من البحث.

خاتمة:

نتائج الدراسة :

. تطبيق حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام و بشكل خاص المشاكل المالية و أهمها فقدان الثقة و المصداقية في المعلومات المالية و المحاسبية.

. تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية و المحاسبية من خلال آلياتها و أهمها المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و مجلس الإدارة و لجنة المراجعة.

. شركة مطاحن الحضنة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بدرجة كبيرة و هذا لإضفاء المصداقية و الشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.

. نتيجة التزام شركة مطاحن الحضنة بمبادئ الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة.

. الشركة محل الدراسة هي شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية و في ظل تبني الجزائر نظام مالي محاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الذي يهدف إلى زيادة جودة المعلومات المالية و المحاسبية و هنا تكمن اهمية حوكمة الشركات.

توصيات :

بغية الاستفادة من مزايا حوكمة الشركات في الجزائر و حتى تتمكن الشركات الوطنية من مسايرة متطلبات الحوكمة من اجل المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال إضفاء الثقة و المصداقية المالية و المحاسبية نقدم جملة من التوصيات كما يلي:

. على الجهات المسؤولة عن مهنتي المحاسبة و المراجعة في الجزائر إعطاء أهمية خاصة لهاتين المهنتين، و هذا من خلال إقامة دورات تكوينية لتنمية الكفاءات و المهارات.

. ضرورة إلزام مجالس إدارة الشركات إنشاء لجان مراجعة، و العمل على تفعيل الدور المنوط بها لما لها من دور في تحقيق جودة المعلومات المالية و المحاسبية.

آفاق الدراسة :

قمنا من خلال هذه الدراسة بإظهار أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية، وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى مهمة كالتالي:

. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية و انعكاسها على سعر السهم

. دور النظام المالي و المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة بالسوق المالية الجزائرية

. دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي .

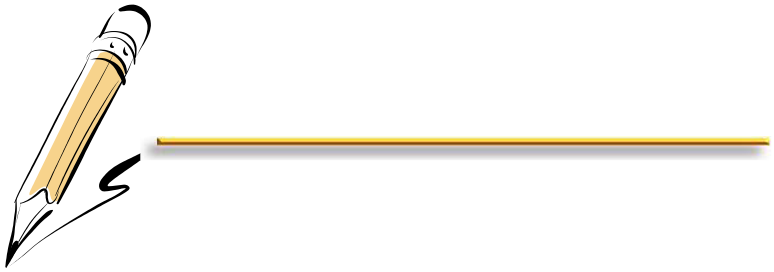

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب :

1. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

2. صباح رحيمة محسن و آخرون، " **نظم المعلومات المالية . اسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها** "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1،عمان،الأردن،2011.

3. محمد مصطفى سليمان،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4. جمال لعشيشي، "**محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**"، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

5. طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**"، الدار الجامعية، مصر،الطبعة الثانية: 2007-2008.

6. حسام الدين غضبان، " **محاضرات في نظرية الحوكمة** "، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1،2015.

II. المذكرات :

1. براهمة كنزة، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2،2014.

2. رياض زلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2010.

3. كيحلي سلمى عائشة، راضية كروش، يوم دراسي حول " **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي ،2010.

4. سيد علي ميهوب،" **أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2014.

5. عباسي عصام،" **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012.

6. قرواني أسامة، "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي**"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

III. المجلات :

1. خليل محمد،" **دور المحاسب الإداري فى إطار حوكمة الشركات** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

2. ريمة مناع، لعرابة مولود،" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،العدد2014،01.

3. سمير كامل محمد عيسى ،" **أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعةالإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45 ، يوليو 2008.

IV. الملتقيات :

1. جميل أحمد، سفير محمد، ملتقى وطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 07.06 ماي2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2 رابح بوقرة، هاجرة غانم، "**الحكومة المفهوم و الأهمية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 .

3. جاوحدو رضا، " **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية** "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق) جامعة العربي بن مهيدي، أم البوقي،8.7 ديسمبر 2010.

4. هوام جمعة، لعشوري نوال، " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** " ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الجزائر.

5. حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، " **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الإبداع و التفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، أيام 6 و 7 فيفري، 2009.

V. المحاضرات :

1. محمد بن أحمد السديري، محاضرات حول " **نُظم المعلومات الإدارية** "، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.

ملحق رقم (3-1)

وثائق متعلقة بالتدقيق الداخلي

EN TETE .....

M'Sila le : .... /.... /201..

DIRECTION GÉNÉRALE
N° : / DG/.... /SAI/ 2015

LETTRE DE MISSION D'AUDIT INTERNE

- ORIGINE DE LA DEMANDE
  - Plan d'exercice 201..... /(Hors plan exercice 201.....)
- SUJET DE LA MISSION
  - Fonction .....
- OBJET DE LA MISSION ;
  - Vérification de l'existence de la procédure .....
  - .....
  - .....

- ENTITÉ CONSERNÉES : Service .....
- DATE DÉBUT DE LA MISSION : ..... /..... /201.....
- DATE APROXIMATIVE DE LA FIN DE LA MISSION : ..... /..... /201.....

ملحق رقم (3-2)

القوائم المالية لشركة مطاحن

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**115 653,49**		**23 130,70**
Immobilisations corporelles	**01**	**3 110 491 803,59**	**1 782 778 086,35**	**1 327 713 717,24**	**1 249 237 748,03**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*554 497 240,71*	*897 103 027,84*	*915 641 126,65*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
Autres immobilisations corporelles		*178 173 862,16*	*135 211 762,94*	*42 962 099,22*	*54 839 882,55*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	**02**	**674 359 524,57**		**674 359 524,57**	**481 992 211,17**
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*03*	*12 189 183,13*		*12 189 183,13*	*11 880 809,56*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	**2 014 281 224,94**	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matiére premiéres et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	**05**	**8 769 062,11**		**8 769 062,11**	**3 692 773,46**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe					
Clients	*06*	*359 982 372,43*	*329 809 055,46*	*30 173 316,97*	*21 051 573,30*
Autres débiteurs		*12 602 457,06*		*12 602 457,06*	*9 778 716,59*
Impôts et assimilés	*07*	*28 289 613,16*		*28 289 613,16*	*25 544 188,16*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**752 702 532,36**		**752 702 532,36**	**679 006 015,59**
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	*08*	*752 702 532,36*		*752 702 532,36*	*679 006 015,59*
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	**971 782 918,90**	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	**2 986 064 143,84**	2 647 793 051,05

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 814 073 173,67**	**1 688 814 973,95**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dette financieres	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**413 419 326,81**	**263 005 078,68**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**758 571 643,36**	**695 972 998,42**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 986 064 143,84**	**2 647 793 051,05**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 338 672 828,96**	**1 744 489 567,09**
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 945 085 603,42**	**-1 444 811 184,53**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**18**	**393 587 225,54**	**299 678 382,56**
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**20**	**239 207 662,48**	**156 247 899,53**
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**233 911 627,82**	**139 608 021,48**
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		**-4 964 187,24**	**1 288 947,94**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**228 947 440,58**	**140 896 969,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Paticipation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		2 401 505 249,57	1 769 028 368,66
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 379 390 264,45	-2 078 516 708,63
Intérêts et autres frais financiers payés		-530 195,50	-1 862 347,37
Impôts sur les résultats payés		-71 701 115,21	-48 062 286,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		2 589 598,87	
Virement de fonds			
Souscription DAT			
Restitution DAT			444 160 053,15
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-47 526 726,72	84 747 079,81
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-63 262 400,80	-158 371 432,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 700 282,30	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			7 176 600,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-64 962 683,10	-151 194 832,95
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		187 143 829,36	142 993 769,86
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		187 143 829,36	142 993 769,86
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**74 654 419,54**	**76 546 016,72**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		677 964 015,59	601 417 998,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		752 618 435,13	677 964 015,59
Variation de trésorerie de la période	**20**	**74 654 419,54**	**76 546 016,72**
Rapprochement avec le résultat comptable		**235 975 422,47**	**188 568 941,83**

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**1 449 460 000,00**				**127 332 048,84**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		112 022 925,11				
Solde au 31 décembre N-1		**1 561 482 925,11**				**127 332 048,84**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
PARTICIPATION DES TRAVAILLEURS A		-17 102 803,22				
TANTIEMES		-960 000,00				
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés		-18 000 000,00				
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		161 321 002,93				
Solde au 31 décembre N	**28**	**1 686 741 124,82**				**127 332 048,84**

S O M M A I R E

Les états financiers FILIALE LES MOULINS DU HODNA
Les annexes aux états financiers FILIALE DU HODNA
ANNEXE -I : ***Règles et méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers***
ANNEXE -II : ***Informations concernant les pertes de valeurs et provisions pour risques***
ANNEXE -III : ***Compléments d'information nécessaires pour la compréhension du bilan, C.R, T.F.T, T.V.C.P***
ANNEXE V : ***Informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières.***
ANNEXE VIII : ***Tableaux aux annexes***
Les notes annexes

Les Etats Financiers Filiale les Moulins du Hodna M'Sila

ACTIF

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Installation technique, matériel et outil. Indust.					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		0,00	0,00	0,00	0,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Matières premières et fournitures					
Autres approvisionnements					
Stocks de produits					
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés					
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra-groupe					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00

PASSIF

LIBELLE	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Réserves consolidés			
Autres primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net			
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs fondamentales			
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
TOTAL I (N)		0,00	0,00
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Obligations Trésor			
Autres emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires			
Provisions pour charges - litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impôts/ renouvellement des immobilisations concession)			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		0,00	0,00
Dettes parafiscalités céréalières			
Dettes intra-groupe			
Intérêts échus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs Matières premières			
Autres Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes passifs courants			
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURNATS III		0,00	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		0,00	0,00

COMPTE DE RESULTATS

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises			
Ventes de produits finis			
Ventes autres produits			
Prestations locations silos			
Autres prestations			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		-	0,00
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations			
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-	0,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-	0,00
Charges de personnel			
Impôts, taxes et versements assimilés			
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		-	0,00
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-	0,00
Produits financiers			
Charges financiers			
IV-RESULTAT FINANCIER			
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-	0,00
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-	0,00

الملخص :

تقوم هذه الدراسة بإبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية باعتبارها تحل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام و المشاكل المالية بشكل خاص ومن بينها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية شركات الوطنية.

وهذا من خلال تقييم درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة، و كذا آلياتها والتي تتمثل في المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، جودة المعلومات المالية.

Résumé:

Cette étude mettant en lumière les contributions de la gouvernance d'entreprise dans la réalisation de la qualité de l'information financière à résoudre le plus grand nombre des problèmes rencontrés par les entreprises en général, et les problèmes financiers en particulier, tel que la perte de confiance et de crédibilité de l'information financier dans les entreprises nationales.

Ceci est en évaluant le degré d'engagement envers les principes de gouvernance d'entreprise dans les moulins du El-hodna **, et ainsi que ses mécanismes, ce qui est de l'audit interne, le conseil d'administration, comité de vérification, audit externe.**

Cette étude a abouti a une concrétisation d'une relation étroite entre la gouvernance d'entreprise et l'information financière ainsi qu'au niveau de qualité, que les principes et les procédures de gouvernance jouent un rôle majeur dans le développement de la profession comptable ce qui reflète à son tour sur la qualité des informations financières .

Mots clés:

Gouvernance d'Entreprise, la qualité des informations financières.